الأمم المتحدة

A/58/PV.35

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٥**
الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/58/254)

مذكرة من الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ البرنامج ٨: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/58/83)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/58/16 الفصل الثالث، الفرع باء، البرنامج ٨؛ الفصل الرابع، الفرع باء)

(ب) **أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/58/352)

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية، أود أن أعبر عن تهنئتي الحارة لكم، سيدي الرئيس. إن المجموعة الأفريقية تحيي تدخلكم القيِّم في توجيه مداولات هذه الدورة. وفي السياق ذاته، نهنئ بحرارة كل أعضاء المكتب على انتخابهم ونؤكد من جديد دعمنا لهم. واسمحوا لي أيضا أن أعبِّر عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به يوم أمس الأونرابل ليوناردو سانتو سيماو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، والبيان الذي أدلى به السيد محمد بنونة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ترحب أفريقيا بقرار الجمعية العامة إجراء مناقشة بشأن تنمية أفريقيا. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل الحالة السريعة التغيُّر في العالم، والعولمة، والصراعات الإقليمية وأثر ذلك على التنمية في البلدان النامية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56992 (A)

تواجه القارة الأفريقية اليوم حاجة ملحة إلى التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل التنمية المتعددة التي تعترضها والتي يُشكل الصراع جزءا لا يتجزأ منها. كما ترحب أفريقيا باهتمام المجتمع الدولي بتنميتها كما أعرب عنه بقبول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، والمبادرات الخاصة بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام (A/58/254) حول الشراكة الجديدة والتقرير المرحلي عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

لقد أُحطنا علما بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامجين وبالقيود على ذلك التنفيذ. ونحيي جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق ببعض المبادرات والتدابير المتخذة بشأن البرنامجين. وهذه الجهود من شأنها أن تحقق في المستقبل قدرا هاما من التنمية وأن تمنع وقوع الصراعات في القارة إذا ما وجدت على النحو الوافي بالغرض. ومع ذلك، لاحظنا وجود بعض القيود التي ينبغي إزالتها في الوقت المناسب من أجل تحقيق أهداف البرنامجين.

وأود أن أؤكد هنا من جديد أن البلدان الأفريقية ملتزمة بالتنفيذ الفعال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد برز هذا الالتزام في البيان بشأن تنفيذ البرنامج الذي صدر عن قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية الذي عُقد في مابوتو في تموز/يوليه عام ٢٠٠٣، والذي، من بين أمور أخرى، دعا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه، ودعا لجنة التنفيذ لرؤساء الدول أو الحكومات إلى تكثيف جهودها من أجل تعزيز تعاون الشركاء الإنمائيين. وقد اتخذت البلدان الأفريقية إجراءات هامة لتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة. وفي هذا المجال نرحب بدعم مجموعة الثمانية، وغيرها من محافل الشراكة، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي الثالث للتنمية في أفريقيا الذي عُقد في اليابان قبل أسبوعين.

وفضلا عن ذلك، بسبب الصلة بين السلم والأمن من جهة، والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة من جهة أخرى، فإن جمعية الاتحاد الأفريقية بقرارها جمعية/اتحاد أفريقي/١٦ كانون الأول/ديسمبر (الثاني) بشأن تفعيل البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن، بوصفه هيئة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، دعت جميع البلدان إلى أن تعجِّل عملية التوقيع والمصادقة على هذا البروتوكول.

إننا نود أن نسجل عرفاننا بالدعم الهام الذي تلقته أفريقيا من الشركاء الإنمائيين في الماضي لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة هذا الدعم، وخاصة إلى البلدان التي خرجت لتوها من الصراع، لكي تتمكن من وضع نفسها على طريق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ولكن، إذ نجتمع هنا هذا اليوم، نعلم جميعا أن تقدم أفريقيا في جهود التنمية ما زال حتى الآن دون المستوى العادي. وقد تبيَّن ذلك في التقييم الصادر مؤخرا عن البنك الدولي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن البلدان الأفريقية قد باشرت عملية تشجيع وتعزيز الديمقراطية. وقد اعترفت بالحاجة إلى آلية استعراض الإقراض كمقياس للأداء الاقتصادي ولتنشيط التنمية. واحتضنت البلدان الأفريقية قيم الاقتصاد السوقي وهي ماضية في توطيد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولكن لوحظ أن أكبر المصاعب التي يواجهها تنفيذ الشراكة الجديدة ناتجة إلى درجة كبيرة من البيئة الدولية. وقد حان الوقت لتهيئة بيئة دولية مساعدة للمشاريع في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة، وجميعها تمثل شروطا أساسية للتنمية وتخفيف الفقر.

وفي رأينا أن التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة سيعتمد على تغيير أعمق في مواقف الشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. وإننا نرحب بالتحسُّن الطفيف في المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدث في العامين الماضيين. وقد ذهبت معظم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مجالي الصحة والتعليم حيث هناك حاجة عاجلة إلى هذه المساعدات.

ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية ما زالت إلى حد كبير دون المستوى الذي تحتاجه البلدان الأفريقية، إذا ما أرادت الحل الفعَّال للمشاكل الأساسية المقترنة بالتنمية المستدامة وتخفيف الفقر. وهناك حاجة لأن تقوم البلدان بالوفاء بتعهداتها بالتبرع بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، إن لم تفعل ذلك.

وفي النهاية، ستعتمد قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة على قدرتها على الحصول على مزيد من التبادل الأجنبي عن طريق توسيع التجارة الخارجية. وقد كانت نتائج مؤتمر كانكون الوزاري لمنظمة التجارة العالمية مخيبة لآمال البلدان الأفريقية. وهناك حاجة إلى تعاون حقيقي من جانب شركائنا الإنمائيين في مجال إزالة المساعدات الحكومية الكبيرة، وحواجز التعريفات الجمركية أمام صادرات منتجات البلدان الأفريقية التي تسعى إلى دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وإلى جانب ذلك، هناك قلق بشأن تقلبات أسعار السلع التي تؤثر سلبا على حصائل البلدان الأفريقية. وإن تعاون الشركاء الإنمائيين بشأن هذه المسائل شرط أساسي لاستقرار النمو الاقتصادي وعملية التنمية في البلدان الأفريقية.

وعلى الرغم من جهود البلدان الأفريقية لتحسين البيئة الملائمة للاستثمار عن طريق دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، فقد فشلت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأود أن أؤكد من جديد هنا بأن هناك تحديات هائلة أمام التنمية في مجالات البنية التحتية والتصنيع وتطوير الزراعة في أفريقيا. وإن الادخارات المحدودة الحالية للبلدان الأفريقية لا يمكنها إلا أن تنتج استثمارات محدودة ونموا اقتصاديا بطيئا. ولذلك، فإننا ندعو شركائنا الإنمائيين إلى تقوية إرادتهم السياسية وتشجيع قطاعاتهم الخاصة على أن تكمل على نحو واف بالغرض الجهود الوطنية في مجال الاستثمار.

إن التقدم المحرز حتى الآن بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يزال غير كاف، نظرا إلى أن كثيرا من البلدان المثقلة بالديون ما زال تأمينها لتخفيف العبء بطيئا. وهناك مشاكل تتعلق بالشروط وعدم الدفع الفوري للصندوق الاستئماني. وعلاوة على ذلك، هناك صعوبة لدى بعض البلدان في إعداد أوراق استراتيجية تخفيف الفقر. إننا نحث شركاءنا الإنمائيين على حل هذه المشكلات لكي يتسنى تحويل موارد التنمية إلى البلدان الأفريقية.

وقد أُحطنا علما مع التقدير بالإدماج السريع للشراكة الجديدة في مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومنظماتها. إننا نرحب بتعزيز هذه الهيئات لتعاونها بهذا الشأن، ونشجعها على تحقيق مزيد من التماسك والتنسيق لكي ينتج عن الموارد المتاحة أفضل النتائج للتنمية في أفريقيا.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تتقدم فيجي بشكرها للأمين العام على تقريره الموحد وتؤيد ما ورد فيه من توصيات بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ورغم أن الشراكة

الجديدة ما زالت في أيامها الأولى، فإننا نثني على الإجراءات والمبادرات والطرائق الجديدة التي تستخدمها البلدان الأفريقية لتحقيق المثل العليا التي تقوم عليها ونعرب عن ترحيبنا بها.

ومن المسلم به أن التنمية السليمة والمستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بالسلام الدائم ومنع نشوب الصراعات والتخفيف من حدة الصراعات. إذ أن هذه الأسرة الدولية وهي تزداد حكمة وخبرة بعد مرور نحو ٥٠ عاما على مولدها لا يزال يلاحق تطورها العنف والصراع. ونرقب باهتمام شديد التقدم الذي تحرزه الشراكة الجديدة، واثقين تماما من أنها ستجد مخرجا من مستنقع الحروب وانتكاسات التنمية التي ألمت بأفريقيا وستتوصل إلى منهجية لإنجاح الشراكة الجديدة. ونأمل أن يمكن تطبيق الدروس المستفادة وتكرارها في مناطق أخرى.

ويشكل التعزيز الهيكلي والمؤسسي، الذي يظهر في إنشاء الاتحاد الأفريقي ومختلف جماعاته الاقتصادية الإقليمية استجابات إيجابية تقوم بها أفريقيا إزاء هذا الترتيب التشاركي الإنمائي من جانب الأمم المتحدة.

ونرحب أيضا بإنشاء المكتب الجديد لوكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي أسندت إليه مسؤولية تنسيق وتوجيه إعداد التقارير المتعلقة بأفريقيا وتنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بأفريقيا. ونرجو أن يوفر هذا الحافز الضروري لكفالة حدوث التماسك في جميع التطورات المتعلقة بأفريقيا.

وتتسم الشراكة الجديدة بأهمية خاصة للبلدان النامية في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، كبلدي فيجي. وأبصارنا معلقة بخطة التنمية التي تستعين بمفاهيم إنمائية يمكن أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يمكنها في نهاية المطاف أن تنهض بمعيشة شعبنا. وتستند أهدافنا إلى الرؤية المشتركة التي ألهمت مولد مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ منذ ثلاثة عقود، وهي الطموحات الجماعية للتقدم الاجتماعي الاقتصادي، وبصفة أساسية في شراكة مع الاتحاد الأوروبي. والترتيب التفضيلي الحالي الذي يجعل سبل الوصول هدفه الموضوعي، بموجب اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠، يواصل هذا النوع من المساعدة الإنمائية لبلدان المجموعة حتى ٢٠٠٧. ومن الواضح أن مزيدا من الشراكات الاقتصادية والإنمائية مطلوبة اليوم لمواجهة التغير في المنظر العام. فقد أدت الاختلالات الجغرافية السياسية والاقتصادية والإنمائية التي ترجع أساسا لقوى العولمة وتحرير التجارة إلى ترسيخ الفوارق العالمية، على عكس نواياها الطيبة.

وتتيح الشراكة الجديدة لأفريقيا فرصة جديدة لمواجهة هذه التحديات وتحقيق مجموعة من الإجراءات الموجهة بعناية إلى أهداف مختارة. ويتعين أن يتسم إطار سياسات الشراكة الجديدة وتطلعاتها بالتحرر والقدرة الذاتية على الاستمرار. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة العمل بمثابة عامل حفاز في تنفيذ الشراكة الجديدة، حتى تتحكم أفريقيا في آلية التنمية والنمو الخاصة بها وتغذيها، بمساعدة المنظمات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص والآليات الدولية والإقليمية الأخرى.

وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض سيغذي أيضا الروابط التي يمكن أن تؤدي إليها نجاحات الشراكة الجديدة في المناطق والمناطق دون الإقليمية الأخرى الفقيرة في التنمية والموارد.

ونحيي المبادرات التي ذكر الأمين العام أن البلدان الأفريقية تتصدرها. ونتوقع أن تحتضن القارة تماما آلية الاستعراض بواسطة الأقران. ونشهد من خلال الاتحاد الأفريقي إنعاش جهود إنشاء آليات منع نشوب الصراعات والتخفيف من حدتها. ويمكن لفيجي أن تشهد بأهمية وجود

نهج إقليمية للتخفيف من حدة الصراعات واتقائها بوصفها أكثر مثالية إذا أمكن للمجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة.

ويمكن تحويل الإخفاق في كانكون إلى قوة قوية في التصدي للعيوب الحالية المتزايدة العمق في التجارة الدولية، إذا أمكن أن نصل بالمسائل التي أوشك الوصول إلى تسوية لها في ذلك الاجتماع لمنظمة التجارة العالمية إلى أن تؤتي ثمارها. وسيؤدي هذا لا محالة إلى فوائد كبيرة للبلدان النامية.

ومن المسلم به على نطاق واسع اليوم أن التقدم بطيء، وخاصة من جانب البلدان النامية، في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، وخاصة في مونتيري، والدوحة، ومؤتمر قمة الألفية في المقر، لإيلاء مصالح البلدان النامية أهمية محورية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويعكس فشل مؤتمر كانكون وفضيحة القطن هذا الاتجاه المتسم بعدم الاتساق، سواء في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف أو غيره من المؤسسات المتعددة الأطراف. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقدم الجهات المانحة من البلدان المتقدمة النمو مزيدا من المساعدة في التخفيف من الديون الخارجية وإدارتها حتى تحدث اختلافات كبيرة وملموسة ولتتمشى مع الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتوفيق بين أنشطتها والشراكة الجديدة.

ويقال إن كانكون معناها حفرة الثعابين. ونرجو ألا تكون اسما على مسمى، بل أن نسلم بالخلافات ونسويها ونمضي قدما للأمام. فبرامجنا الإنمائية تعتمد بشكل لا يمكن الخلاص منه على التجارة من أجل استدامتها. ويحدونا أمل قوي في أن تصبح رؤانا الجماعية الدولية أوضح وأن تسمح بأن تصبح الشفافية هي المثل المتداول وأن تعطي الشراكة الجديدة الدعم الذي تستحقه عن جدارة.

السيد مصطفى (السودان): أود بداية أن أتقدم بالشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره الضافي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الدولي. كما أتقدم بالشكر لمعالي وزير خارجية موزامبيق، رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، على بيانه الذي ألقاه صباح الأمس. ونؤكد على ما ورد ببيان سعادة المندوب الدائم للمملكة المغربية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونؤيد في هذا الصدد ذلك البيان ونضم صوتنا إلى بقية المتحدثين الذين أشاروا إلى أهمية مبادرة الشراكة الجديدة وأكدوها، باعتبارها الإطار الذي توافقت عليه القارة الأفريقية وباركته الأمم المتحدة والدول المانحة لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا.

إن السودان بحكم رئاسته للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ظل ينتهج من السياسات ويتخذ من الإجراءات ما يكفل تعزيز وترقية علاقات التعاون بين دول تلك الكيانات، وذلك بما يتسق مع مبادرة الشراكة الجديدة لتحقيق السلم والتنمية والرفاهية لشعوب القارة بأسرها. ولهذه الغاية فقد عقدنا عددا من المؤتمرات المتخصصة في مجالات التعاون الاقتصادي ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب ومعالجة قضايا النازحين واللاجئين. ونحسب أنها جميعا تصب في اتجاه تحقيق أهداف مبادرة الشراكة الجديدة لتحقيق التنمية في أفريقيا.

إن ما يؤكد جدية القارة الأفريقية وعزمها على الخروج من نفق الحروب والأمراض إلى ساحة التقدم والتنمية ما تعكسه مبادرة الشراكة الجديدة من أهداف موضوعة ومن اعتماد على النفس بداية بالعمل الجاد لمواجهة مشاكلها وتحديد جذورها ووضع الخطط العلمية المدروسة لمجابهتها. ومن هذا المنطلق جاءت قناعة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمؤازرتها ودعمها، وذلك بغية تنفيذها والدفع بها إلى الأمام. إن الخطوات الجادة التي قطعها الاتحاد الأفريقي في هذا الزمن الوجيز وتلك التي اتخذتها عدة بلدان

أفريقية والدرجات المتفاوتة من التقدم الذي أحرزته الشراكة الجديدة في المجالات ذات الأولوية لأمر يدعو إلى التفاؤل حقا.

فرغم المصاعب الجمة ومعاناة العديد من الدول الأفريقية من أزمات متكررة في الغذاء ووقوع المجاعات والفقر، ستمكننا مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع خطة للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا حتما من وضع يدنا على أول مكامن الخطر والمعضلة الأساسية التي تتولد عنه وتتسبب في العديد من المشاكل الأخرى.

إن التحديات التي تواجه الشراكة الجديدة تعيق الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ هذه الشراكة من أجل تنمية أفريقيا. ولعل من أولى المطالبات التي ستؤدي إلى زيادة جهود الدول الأفريقية وتوفير قدر أعلى من إمكانياتها ومواردها للاستجابة لمتطلبات تنفيذ الشراكة الجديدة يكمن في توسيع عمليات إلغاء الديون، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي. إضافة إلى ذلك فإن التزام البلدان المتقدمة بما تعهدت به خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة أو القمم الخاصة، خاصة القمة الألفية ومؤتمر قمة تمويل التنمية بمونتيري. ولعل المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا يعدان من أهم العناصر التي ستكفل تحقيق مكاسب أكبر لأفريقيا والبلدان النامية.

السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يثني وفدي على الأمين العام على التقريرين الشاملين المعروضين علينا، أعني التقرير المعني بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والدعم الدولي لها والتقرير المعني بأسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتؤيد ماليزيا تأييدا كبيرا الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقريران.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب بوصفه رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

تقر ماليزيا وترحب بالخطوات الهامة جدا التي اتخذها القادة الأفارقة في الماضي القريب. إن إنشاء النيباد، وهي مبادرة يملكها ويقودها الأفارقة على أساس مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة، ترحب ماليزيا به بوجه خاص. ونشيد خير إشادة بالتصميم المشترك للقادة الأفارقة على إحكام سيطرتهم على مستقبل أفريقيا، والاضطلاع بمسؤولية تنمية شعوبهم، وكذلك مكافحة الجوع والفقر والأمراض وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في القارة.

اتخذت البلدان الأفريقية الآن إجراءات في المجالات الرئيسية بما في ذلك الصحة والتعليم والأمن الغذائي والبنى التحتية، وهي مجالات حددتها النيباد بوصفها حاسمة في تنمية القارة. كما نرحب أيضا بإنشاء مراكز تنسيق وطنية للنيباد في بضعة بلدان أفريقية من شأنها تشجيع التماسك والاتساق وتحسين التنسيق في تنفيذ السياسات والبرامج بموجب النيباد.

واعترافا بتلك الخطوات، فإن ماليزيا شاطرت البلدان الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز خلال المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي انعقد في كوالالمبور في شباط/فبراير الماضي في الإشادة بإنشاء النيباد وأنها تدعم بإخلاص تنفيذها التام. وأشادت الحركة أيضا بتصميم القادة الأفارقة على تسوية الصراعات في القارة وبالتزامن بتسوية هذه الصراعات. ورحبت بتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي قبل عامين. ويبرهن هذا التحول بوضوح للعالم الرؤية المشتركة فيما بين الأفارقة من أجل أفريقيا موحدة وقوية تمكن القارة من التصدي للتحديات متعددة الأوجه التي تواجه شعوبها. وفي الوقت ذاته فإن حركة عدم الانحياز تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود.

تؤيد ماليزيا مبادرات لإنشاء آليات ملائمة لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، بما في ذلك إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونقر بالإسهامات والأدوار الهامة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل النهوض بالسلم والأمن والتنمية في أجزاء مختلفة من أفريقيا، بما في ذلك مجالات الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. لقد أعادت ماليزيا وبلدان حركة عدم الانحياز الأخرى التأكيد على وجود صلة حقيقية بين السلام والتنمية مما يتطلب نهجا موحدا حيال منع نشوب الصراعات وتسويتها وإدارتها. إن الجهود التي تبذلها البلدان في أفريقيا في هذا الصدد ينبغي مواصلة مؤازرتها من قبل المجتمع الدولي.

ونلاحظ بأن الأمين العام واصل ممارسته بتعيين مبعوثين وممثلين خاصين لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا والتوسط لحلها واحتوائها وتسويتها. ونرحب بشكل خاص بإنشاء مكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا، على مستوى وكيل الأمين العام. ونثني على جهود الأستاذ القدير وحَسَن التأهيل إبراهيم غامباري. وعلى الرغم من هذا، فإننا نؤمن أنه بإمكان إخواننا في أفريقيا بذل المزيد في مجال حل الصراعات.

ونؤيد دعوة الأمين العام بالتحلي بالإرادة السياسية والإصرار فيما بين القادة الأفارقة، بما في ذلك لتطوير قدرة أفريقية وافية بالغرض لحل الصراعات من أجل تحقيق حل دائم للصراعات العديدة التي تعصف بالقارة. إن الاستقرار السياسي والحكم السديد حاسمان لضمان نجاح النيباد. وستبذل ماليزيا قصارى جهدها في تقديم المساعدة بوصفها صديقة لأفريقيا وكذلك بصفتها رئيسا حاليا لحركة عدم الانحياز.

إن التحديات التي تواجه أفريقيا عديدة ومتعددة الوجوه ويجب مواجهتها بجسارة بأسلوب متضافر وشامل ومنسق. وتتطلب تحديات استئصال الفقر والجوع، وضمان الأمن الغذائي، وعكس مسار الحلقة المفرغة للديون ومعالجة التخلف والقضاء على تهديد الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، جهدا كبيرا ليس فقط من جانب الأفارقة بل أيضا من جانب المجتمع الدولي برمته. إن العبء المتزايد الثقل لدفعات الديون غير المستدامة والتدفق الشحيح والبطيء للاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك انعدام المساعدة الإنسانية، لا تزال تعيق إنجاز أهداف التنمية طويلة الأمد التي تصبو إليها معظم البلدان الأفريقية. إن الفقدان المتعمد للأرواح وتدمير البنى التحتية، وما تبع ذلك من تشريد الملايين من الناس من ديارهم في أعقاب الصراعات والحروب العديدة في القارة تتطلب أيضا اهتماما عاجلا ووسائل وافية بالغرض من أجل حلها.

أشاطر المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في دعوة المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، إلى زيادة إسهاماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال المساعدة الأخرى لأفريقيا دعما لجهود القارة صوب توطيد السلام وتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالحكم السديد وحقوق الإنسان، وتخفيف حدة الفقر والجوع ومكافحة الأمراض.

إن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا من ١٧,٧٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٨,٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، تعتبر تطورا إيجابيا محدودا. وهذه المساعدة، بالتأكيد، يمكن زيادتها بشكل ملموس في السنوات القادمة. والجهود التي تبذلها قلة من البلدان لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا،

بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف، جهود نعترف بها ونثني عليها.

ونلحظ أن أفريقيا ستحتاج إلى نمو اقتصادي سنوي متوسطه ٧ في المائة، إذا كان لها أن تخفض عدد من يعانون الفقر في القارة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بمساعدة البلدان المتقدمة النمو، سواء بتقديم الموارد المالية، أو بزيادة الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، ستواصل ماليزيا دعم جميع المبادرات الهادفة إلى تأمين التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد شاركت ماليزيا، كمراقب، في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بتنمية أفريقيا الذي انعقد مؤخرا. وهذا يعبر عن التزامنا العريق بذلك الهدف.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة تمام الالتزام بالنهوض بالتعاون المتزايد فيما بين البلدان النامية. وبهذه الروح توسعنا في تعاوننا ومساعداتنا للبلدان النامية، وشاركناها تجاربنا وخبراتنا ودرايتنا الفنية، من خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني، الذي استفاد منه ما مجموعه ٤٦ بلدا أفريقيا منذ إنشائه. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، حضر قرابة ٢ ٠٠٠ مشارك من أفريقيا دورات تدريبية في ماليزيا في إطار ذلك البرنامج، في ميادين الزراعة وإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة الماليزية للتعاون بين بلدان الجنوب، وهي كيان تابع للقطاع الخاص مكرس لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القطاع الخاص، بإنشاء مركز ماليزي للأعمال التجارية في كمبالا بأوغندا، لزيادة دعم وتشجيع الحوار والصلات بين الشركات والقطاع الخاص في أفريقيا وماليزيا. وبمساعدة حكومة اليابان، أنشأنا أيضا في ماليزيا المركز الآسيوي الأفريقي لتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا، وذلك لتسهيل التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا.

ولا تزال ماليزيا تمعن النظر في طرق شتى لتعزيز التعاون مع أفريقيا. وفي هذا الصدد، نواصل إشراك شركائنا الأفارقة في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بالتعاون والشراكة على كل من الصعيد الحكومي وصعيد القطاع الخاص، من خلال حوار لانغكاوي الدولي السنوي، والحوار الدولي للجنوب الأفريقي الذي ينعقد تحت رعاية شراكة الكومنولث لإدارة التكنولوجيا.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام ماليزيا بالتعاون مع البلدان الأفريقية في جهودها الجماعية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ونحن نُقدر أيما تقدير روابطنا التقليدية الوثيقة والودية مع أفريقيا.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أشكر الأمين العام على عرضه المستكمل الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووفد بلادي يُعلن تأييده لبيان المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يُرحب وفد الفلبين بتقرير الأمين العام (A/58/254) الذي يؤكد فيه على القرارات وإجراءات المتابعة التي اتخذت على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق التنمية في أفريقيا تحت شعار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – وهي إطار شامل لتنمية القارة الأفريقية اقتصاديا وسياسيا، بالتعاون مع شركاء أفريقيا.

كثيرا ما يجري التشديد على أن تنمية أفريقيا مسألة حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العالم. ومن هنا، يكون دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا بمثابة تقديم المساعدة لجميع الأمم المحبة للتنمية.

وأقول ذلك لأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، يتوقف على المدى الذي يمكن أن نصل إليه في تعاوننا معا من أجل حل المشاكل المتبقية، مثل ضمان

السلام والأمن في المنطقة، وكذلك حسم الشواغل المتعلقة بالفقر والتنمية المستدامة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوء التغذية إلى آخره، كما يتوقف على مدى نجاحنا في هذا التعاون. ومعالجة تلك المشاكل الضخمة في تلك القارة الكبيرة ستسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تدعو إلى خفض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فبدلا من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أصبح العديد من البلدان أكثر فقرا، سواء نسبيا أو بالأرقام المطلقة. وتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير، مثلا، إلى أن ٥٤ بلدا أصبحت الآن أكثر فقرا مما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وأن نصف تلك البلدان تقريبا يوجد في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، هناك بلدان أخرى قد تحتاج من الزمن إلى حوالي ٥٠ سنة لكي تفي بالأهداف الإنمائية للألفية. وذلك يستدعي وجود شراكة وعمل متجددين لمساعدة أفريقيا وبقية البلدان النامية. ويجمل بنا جميعا أن نوحد جهودنا ونمد يد العون خدمة لمصلحة أفريقيا.

والحكم الرشيد يمثل أداة مهمة للتنمية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بالآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء، التي وضعت موضع التنفيذ لتقييم الأداء السياسي والاقتصادي في أفريقيا. وكون الزعماء الأفارقة قد وافقوا على إخضاع أنفسهم لآلية للاستعراض يُشارك فيها نظراؤهم، إنما يدل على عزمهم والتزامهم وتصميمهم على كفالة التقدم في تنميتهم الذاتية. ونحن نهنئ أفريقيا بإقدامها على هذه الخطوة المهمة والجسورة، وخصوصا تلك البلدان التي ستبدأ الخضوع لآلية الاستعراض بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

كما نرحب بمبادرات أفريقيا لتوطيد وتقوية آلياتها الإقليمية لمنع الصراع وتسويته وإدارته، وكذلك المبادرات التي يُضطلع بها على الصعيد دون الإقليمي في مجال الهياكل الأساسية والزراعة والصحة والتعليم وغير ذلك. كما نشيد بإنشاء البرلمان الأفريقي الجامع، ومراكز التنسيق الوطنية للشراكة الجديدة. وإنشاء مكتب مستشار الأمين العام الخاص المعني بشؤون أفريقيا، يُبشر خيرا بمستقبل الشراكة الجديدة.

أما أكبر مشكلة تواجه أفريقيا فهي عدم وجود موارد كافية. والواقع أن الأمين العام يؤكد في تقريره أن التحدي الأكبر الماثل أمام البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو الافتقار إلى الموارد المالية. وتعبئة الموارد بما يزيد كثيرا على المستويات الحالية، اقترانا بسياسات ملائمة مؤاتية للنمو، مسألة حيوية لضمان التمويل الكافي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وبالتالي، فإننا نناشد المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو، احترام الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وأساسا فيما يتعلق بتقديم المساهمات الكافية في شكل مساعدة إنمائية رسمية، وحل مشاكل الدين وفتح الأسواق، بغية تسهيل الاستثمار، وإدامة النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

إن علاقاتنا مع أفريقيا كانت دائما أولوية من أولويات سياسة الفلبين الخارجية. وفي الماضي، شاركت الفلبين بنشاط في كفاح المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري في أفريقيا. كما أننا نُشارك بقية العالم في مكافحة الفصل العنصري الجديد في المنطقة، وفي مكافحة الفقر وصون السلام والأمن.

وكما قالت رئيسة بلادي، السيدة غلوريا ماكاباغال – أرويو، في خطابها أمام الجمعية العامة قبل أسبوعين (انظر A/58/PV.13)، فإن الفلبين ساهمت بنشاط بموظفين عسكريين وموظفي شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم على امتداد نصف القرن الماضي. وهذا يعكس اقتناع الرئيسة أرويو بأن السلام شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية، مثلما تمثل التنمية مكونا أساسيا للسلام، وأنه ليس هناك ما يؤدي إلى انتشالنا من الفقر أكثر من السلام نفسه. ومن هذا المنطلق نُعد الآن للمساهمة بجنود فلبينيين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وفضلا عن ذلك، تقف الفلبين على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا، وبخاصة في مجال بناء القدرات. ونكرر التأكيد على استعدادنا لأن نتشاطر خبراتنا، بما في ذلك سجلنا الإيجابي والتقدمي للشراكات الحكومية، مع أصحاب المصلحة الحيويين، بما في ذلك قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ألكساندر (هايتي).

وذكرت في السابق أن تقديم المساعدة إلى أفريقيا يمكن أن ينشط النمو والتنمية الاقتصاديين في العديد من أرجاء العالم. وفي ضوء العولمة والتكافل المتزايدين، فإن العبء يقع علينا. وبالتالي، جدير بي أن أكرر أن دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا من شأنه أن يفيد معظم البلدان في أجزاء العالم الأخرى. وفي النهاية، ستؤدي أفريقيا مزدهرة إلى وجود عالم مزدهر.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان وفدي على عقد هذه المناقشة بشأن البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، والبند ٣٩ (ب)، المعنون ”أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“. ونشعر جميعا بمزيد من الارتياح لأن عقد هذه المناقشة سيساعد في توحيد عملنا وإبراز الصلات القائمة بين السلام والتنمية.

والسلام في الواقع حيوي للتنمية. وفي ذلك الصدد، كان رؤساء الدول في أفريقيا، لدى إعداد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، متيقظين على أن خفض مستوى الفقر والتنمية المستدامة ينبعان من السلام والديمقراطية وسيادة القانون، وأن النمو الاقتصادي الدائم يتوقف على تنفيذ سياسات تعليمية وصحية أفضل وتنمية البنية التحتية للقطاع الريفي ووجود قطاع خاص قوي وبيئة مواتية للاستثمار الأجنبي والدولي. وكان في رأيهم أن الشراكة الدولية، لا سيما من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وخفض مستوى الدين والوصول إلى الأسواق الرأسمالية، تمثل جميعها أمرا حيويا بالنسبة لتنمية أفريقيا.

وتتماشى هذه الشواغل مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن أسباب الصراع، الصادر في عام ١٩٩٨، الذي قدم تقييم له إلى الدورة الحالية.

ومعروض علينا تقريران مرحليان A/58/254 و A/58/352، يبرز أن الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية لضمان نجاح الشراكة الجديدة وتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن أسباب الصراع، كما يستعرضان الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لهاتين المبادرتين.

وفي مجال السلام والأمن، يشهد إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بالتزام الدول الأفريقية بتعزيز أسس الديمقراطية واحترام سيادة القانون. وقد أكدت ذلك الالتزام الخطة الحالية لإنشاء مجلس للسلام والأمن في الاتحاد

الأفريقي، سيساعد في تعزيز قدرات القارة في حفظ السلام والأمن.

إن برامج عمل في القطاعات الاستراتيجية، قطاعات الزراعة والبنية التحتية والبيئة، على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية، قد عولجت في سياق الشراكة الجديدة، بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي أخذتها الشراكة الجديدة في الحسبان.

ومع ذلك، تبقى الوسائل المحشودة لتحقيق تلك الأهداف، مهما كانت كبيرة، غير وافية بالغرض. وما زال المطلوب أيضا إيجاد شراكة قوية وتضامن دولي أكبر بغية تحقيق أهداف الشراكة الجديدة بشكل خاص والأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام. وفي ذلك السياق، يجب الوفاء بالالتزامات التي قُطعت والنداءات التي وجهت في الاجتماعات الدولية المختلفة وتأكيدها من جديد، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وخفض الدين وتطوير البنية التحتية.

وبالنسبة لموضوع المساعدة الإنمائية الرسمية، بالرغم من الزيادة الطفيفة، فإنها بقيت، باعتبار العوامل الأخرى ثابتة، أقل من مستوياتها في عام ١٩٩٠. وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بسخاء شركائنا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ونؤيد على نحو خاص رفع مختلف الحواجز التجارية التي تعيق تصدير المنتجات الأفريقية. ومن شأن ذلك التدبير أن يؤدي إلى تحقيق تطوير أفضل للتجارة الأفريقية، مما سيدعم النشاط الاقتصادي المنشط.

ونؤيد أيضا القضاء على الإعانات الزراعية التي تعيق الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية. وفضلا عن ذلك، نرحب بالجهود التي بُذلت حتى الآن لحل مشكلة الدين في أفريقيا. ونلاحظ أنها ما زالت عبئا لا يُطاق على بلداننا، بما فيها البلدان التي استفادت بالفعل من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. ولتلك الأسباب، يرى وفدي أن عقد مؤتمر دولي بشأن الدين في أفريقيا سيكون فرصة لا مثيل لها لأن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة بطريقة محددة وإيجابية.

وتبقى البنية التحتية العامل الرئيسي لتنمية أفريقيا. وهي تقتضي استثمارا ماليا كبيرا، تتجاوز كميته بصورة كبيرة على قدرات ميزانيات معظم البلدان الأفريقية. وفي ذلك الصدد ومن أجل التصدي لهذا التحدي الهام، ستكون جهود شركائنا لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي مقدرة بصورة كبيرة.

وكما يؤكد التقريران، فإن مسؤولية أكبر من جانب أفريقيا وشركائها لازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية. والكاميرون، بوصفها عضوا في لجنة تسيير الشراكة الجديدة، تشارك في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كما أنها على أتم استعداد للعمل بنشاط في تحقيق أهدافها وأغراضها. ومن أجل فعل ذلك، خصص عضو في الحكومة بشكل محدد بوصفه مركز تنسيق لمتابعة مسائل الشراكة الجديدة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر للأمين العام على النوعية الممتازة للتقريرين المعروضين علينا صباح هذا اليوم. ويرحب وفدي أيضا بإنشاء مكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا كما يأمل أن توفر للمكتب الموارد المالية والموارد البشرية التي لا غنى عنها بغية تمكينه من إنجاز مهمته.

السيد دجانغون – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يهنئ وفد كوت ديفوار السيد جوليان هنت على تنظيم هذه المناقشة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام. علاوة على ذلك، يؤيد وفدي البيان الذي

أدلت به المغرب في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن أفريقيا، التي تحملت مسؤولية تنميتها من خلال هذه الشراكة الجديدة، تعول على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ ذلك الصك. وفي هذا الصدد، رحبت كوت ديفوار بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو. إن نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية – بما فيها توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وجولة الدوحة – تبرهن تماما على إرادة المجتمع الدولي لمساعدة أفريقيا على الدخول بشكل حاسم في عملية التنمية المستدامة.

وفي هذه المرحلة، من الضروري تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشراكة الجديدة من خلال البحث عن سبل لتقليص كل عقبة أمام تحقيق تلك الالتزامات. والتقرير الأول للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الدولي (A/58/254) يصف بالتفصيل التقدم المحرز.

وعلى الصعيد الوطني، تمثل أولويات الشراكة الجديدة جوهر السياسات الإنمائية. وصيغت استراتيجيات لمكافحة الفقر في كل أنحاء أفريقيا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أصبح التعاون الاقتصادي واقعا بشكل متزايد. ويعمل الزعماء السياسيون والأطراف الاقتصادية الفاعلة معا لتحقيق الهدف الرئيسي، هدف التكامل الاقتصادي. وفي غرب أفريقيا، تواصل كوت ديفوار من جانبها أداء دورها ضمن الهيئات الإنمائية دون الإقليمية. وعلى الصعيد القاري، تعالج الشراكة الجديدة بالفعل الطموح المتطلع إلى بناء تكتل رئيسي قادر على الحياة اقتصاديا وقادر على التأثير في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية.

واليوم، بفضل الشراكة الجديدة، اضطلعت أفريقيا – وهي قارة تزخر بالقدرات الكامنة – بالمسؤولية الفعلية عن مصيرها للبدء في تنميتها المستدامة من أجل رفاهة شعوبها. ومن ذلك المنظور، أبدى المجتمع الدولي تضامنه من خلال إظهار دعمه الكامل للشراكة الجديدة. كما أنه اتخذ عددا من الإجراءات الايجابية في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين أو إلغائه. والوعود القوية بإزالة الإعانات للسلع الأساسية تبرهن أيضا على إرادة البلدان الغنية لجعل التجارة الدولية منصفة وأكثر تنافسا.

وفي ضوء ذلك التقدم، تحث كوت ديفوار شركاءنا الإنمائيين، في الوقت الذي ترحب فيه بهم، على بذل جهود أكبر لمساعدة البلدان الأفريقية على كسر دائرة الفقر المفرغة. ويجب للتعويض المنصف لمزارعيهم عن أعمالهم أن يقترن بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية – التي ينبغي أن تصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية – وبعفو تام عن الديون، وذلك لإيجاد الموارد المالية التي يمكن تكريسها للصحة والتعليم وقطاعات أخرى حيوية في الاقتصاد. ويجب علينا أيضا أن ننظر بتعمق في إخفاق كانكون وأن نتخذ التدابير الفعالة للنهوض بالتجارة، التي هي القاطرة الحقيقية للتنمية. ولكن لا يمكن تحقيق الأهداف النبيلة للتنمية إلا إذا أوجدت التدفقات المالية ضمن إطار الحكم الرشيد والسلم والأمن. وهذا هو مستوى الإجراءات الذي تتوقعه البلدان المانحة من البلدان الأفريقية، التي يجب أن تضطلع بمسؤولياتها حتى تكسب ثقة شركائها الإنمائيين.

إن ندرة الموارد المالية والنقص المؤسسي والهيكلي هما يقينا عائق خطير لتنمية أفريقيا، ولكن الصراعات في أفريقيا هي التي يمكن أن تدمر أسس الاقتصادات الأفريقية. ولذلك تحتاج تلك الآفات إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي – مثل الحال بالنسبة للإرهاب، الذي مازال للأسف يحصد الضحايا.

علاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة عن حق إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/58/352). وفي الواقع، يجب أن يتفق المرء على أن السلام والتنمية المستدامة مترابطان بشكل وثيق. فالتنمية بدون سلام خيال. وبلدي – الذي يشهد أزمة غير مسبوقة تتسم في الوقت الحالي بحالة من اللاسلم واللاحرب – يعرف شيئا ما عن ذلك. إن للصراعات ذات الأسباب المتنوعة عواقب ضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشجع كوت ديفوار جميع المبادرات السلمية التي تقوم على أساس الحوار. وهي تصادق تماما على التوجه إلى صياغة واعتماد خطة عامة لتحقيق الاستقرار، ضمن إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في هذه المنطقة دون الإقليمية، ويكون من شأن الخطة أن تسهم في إعادة السلام الدائم والاستقرار في غرب أفريقيا. وتعتقد كوت ديفوار أنه يجب تنفيذ الإجراءات الوقائية من أجل السلام على مختلف الصعد – الدبلوماسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي – لأن الوقاية دائما خير من العلاج.

وتوجد في أفريقيا اليوم على الأقل خمس بعثات حفظ سلام للأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وهذا عدد كبير جدا بالنسبة لقارة لا تطلب شعوبها سوى العيش في أمن وسلام. ولا يمكن في نهاية المطاف إدارة المعركة ضد الفقر بفعالية إلا إذا كانت الظروف الداخلية والخارجية ملائمة تماما. ولذلك، تدعو كوت ديفوار إلى احترام مبادئ الحكم الرشيد والمسؤولية، وكذلك إلى التضامن فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية، التي سيعتمد عليها إلى حد كبير نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيدة نولز (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): لا تزال أستراليا تدعم بقوة صياغة رؤية أفريقية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لمستقبل أفريقي جديد. ولأن الشراكة الجديدة تقر بأن المسؤولية الرئيسية عن انتشال أفريقيا من الفقر تقع على عاتق أفريقيا نفسها فهي تختلف اختلافا نوعيا عن المبادرات السابقة التي صيغت لتشجيع التنمية في أفريقيا. وتعتقد أستراليا أن تركيز الشراكة الجديدة على الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد والديمقراطية والاستقرار والنمو الاقتصادي المدفوع بقوى السوق سيجني ثمار التنمية المستدامة.

ومن الأهمية الحيوية أن تحقق تلك المبادئ الجديرة بالإشادة من خلال التزام حقيقي من البلدان الأفريقية بتحقيقها ومن خلال دعم بقية المجتمع الدولي لهذا المسعى. ونشيد إشادة قوية بالبلدان الـ ١٦ التي تطوعت لتخضع للاستعراض في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبالإضافة إلى التقييمات الوطنية المفيدة، فإن التجارب والدروس المستقاة في تلك العملية ستساعد البلدان الأفريقية الأخرى على التصدي لنفس التحديات.

يتسم تركيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على كفالة مزايا التحرير الإضافي للتجارة وجني ثمارها بأنه ذو رؤية واضحة وضروري وموضع ترحيب. ويشكل تحرير التجارة إحدى أهم الخطوات المنفردة التي يمكن اتخاذها للمساعدة على القضاء على الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. وأستراليا من أبرز المؤيدين لتحرير التجارة، ولا سيما في مجال الزراعة، قطاع له أهمية خاصة للبلدان الأفريقية. وقد طالبنا طويلا بإنهاء إعانات المزارع في البلدان المتقدمة النمو. فتلك الإعانات ليست مكلفة للغاية فحسب – ينفق على

الإعانات أكثر من الناتج الاقتصادي لأفريقيا بأكملها – ولكنها أيضا تضر باحتمالات تنمية أفريقيا ضررا بالغا. وعلى الرغم من النكسة التي حدثت في كانكون، ستواصل أستراليا العمل مع الشركاء من البلدان النامية لخلق نظام تجارة منصف للمنتجات الزراعية، بما في ذلك في جولة مفاوضات الدوحة للتنمية.

وستواصل أستراليا تأييد بناء قدرات المفاوضين التجاريين من خلال تدخلات مستهدفة عن طريق صندوق الحكم الرشيد الأفريقي، وستزيد تمويل مبادرات التجارة الإقليمية الأفريقية ولا سيما في مجال الزراعة.

وتقر أستراليا بأهمية برامج المساعدة الإنمائية وستواصل تأدية دور بناء في أفريقيا. كما أن الفيروس/الإيدز تهديد جاد للتنمية وسيظل من ضمن نقاط التركيز الرئيسية لبرنامج أستراليا للمساعدة الإنمائية لأفريقيا. والأولويات الأخرى لأستراليا – الترويج للحكم الرشيد والتعليم بما فيه الجامعة الأفريقية في عالم الكمبيوتر في نيروبي وجهود سد الفجوة الرقمية – ذات أهمية أيضا للشراكة.

إن الخدمات الصحية الأساسية والدعم الإنساني من دعائم جميع أوجه التنمية. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت أستراليا ما قيمته ٤٣,٥ دولار أسترالي من الدعم الغذائي لأشخاص يتعرضون لخطر المجاعة في أفريقيا. ومنذ وقت قريب جدا، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلنت أستراليا عن تقديم ٧,٥ مليون دولار أسترالي للبلدان المتضررة من الجفاف في الجنوب الأفريقي.

وقد وضعت أهداف الشراكة، و شهدنا تقدما عبر العام الماضي. والتحدي الذي يواجهه الأفارقة والمجتمع الدولي هو الإبقاء على التركيز ومواصلة السير على ذلك الطريق الواعد بالخير والعملي.

السيد جينغري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الموحد الأول (A/58/254) عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويحدد التقرير بوضوح التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة، وأيضا التحديات والقيود الماثلة أمام إنجاز ذلك العمل. وقد أحطنا علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

ونرحب بأن الجمعية تنظر هذا العام في كل من الشراكة وأسباب نشوب الصراعات في مناقشة مشتركة. وبالفعل، الشراكة هي برنامج للتنمية في أفريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن في القارة.

ويود وفد بلادي أن يركز على بعض جوانب الشراكة.

لقد اعترف بأن الشراكة هي رؤية لأفريقيا تضم جميع البلدان الأفريقية، في البر الأفريقي وفي البلدان الجزرية. والبلدان الجزرية في أفريقيا لها صفاتها وقيودها الخاصة، بما في ذلك أوجه ضعفها. ونشعر أن نقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة في أفريقيا قد وثقت جيدا. وينبغي أن تتناول مبادرة الشراكة أيضا القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في قطاعات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة والبيئة.

وبالإضافة إلى قضايا التنمية الاقتصادية، أكدت البلدان الأفريقية أيضا على الحكم السديد في الشراكة. وعملية الحكم السديد في أفريقيا تعبير عن الموجة الديمقراطية الحالية التي تجتاح القارة. والعنصر الرئيسي للحكم السديد في أفريقيا هو بكل وضوح مدى إصغاء الطابع المؤسسي بفعالية وعلى نحو كاف على العملية. ولا يتضمن ذلك اشراك الحكومات فحسب، ولكن يتضمن أيضا وكالات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص. ودور القطاع الخاص أساسي، نظرا

لأهميته في تسهيل العملية الدينامية للشراكة. وستوفر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أسست هذا العام، نموذجا لتيسير عملية الحكم السديد في أفريقيا.

وبوصف موريشيوس عضوا في لجنة رؤساء الدول والحكومات، تضع هياكل وطنية لتنفيذ الخطة ومتابعتها. وبنفس الروح اعتمد القطاع الخاص في موريشيوس منذ وقت قريب مدونة سلوك لإدارة الشركات.

ومنذ وضع خطة الشراكة، أظهرت مجموعة الثمانية اهتماما كبيرا بالمساعدة في مجال القضاء على الفقر في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية على مسار النمو المستدام والتنمية المستدامة، فرادى وجماعات على حد سواء. وقد أظهر هذا الاهتمام في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في كاناناسكيس في عام ٢٠٠٢، حيث كشفت المجموعة النقاب عن خطة عملها لأفريقيا من أجل تحقيق أهداف الشراكة. ومع ذلك، نلاحظ أن مدى الالتزام بالشراكة نقص في مؤتمر قمة إفيان هذا العام، وركز بدلا من ذلك على قضايا أخرى تراءى للمجموعة أنها أشد إلحاحا. والآن، أكثر من أي وقت مضى هناك حاجة للدعم والمساعدة من المجموعة للشراكة، وإلا ستحدث أزمة توقعا لخطة الشراكة.

ومن جانب أكثر إيجابية، أكد مجددا مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر، أهمية أفريقيا لبعض البلدان. وبالفعل، يتماشى إعلان اليابان عن زيادة منح معونتها لمساعدة أفريقيا – من ٨٠٠ مليون دولار أنفقتها عبر السنوات الخمس الماضية إلى بليون دولار للسنوات الخمس القادمة – مع الخطة الكاملة للشراكة. وستوفر منح معونة اليابان مساعدة لمكافحة الفيروس/الإيدز وستسهم في تناول قضايا تنمية ملحة أخرى، بما في ذلك مشكلة ديون البلدان الأفريقية.

ونحن نناشد المجتمع الدولي تجديد التزامه بتنفيذ الشراكة ودعمه لها.

وعلى الأمم المتحدة أداء دور مهم في تنفيذ الشراكة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا للسيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأيضا لمكتبه على تنسيق التأييد العالمي دعما للشراكة.

وفيما يتعلق بحالات الصراع في أفريقيا، نحن على ثقة بأن الشراكة ستساعد على حل الصراعات ومنع نشوبها. ويسرنا أن نشهد إحراز تقدم في أجزاء متعددة من أفريقيا نتيجة للتصميم القوي لزعمائنا على المساعدة في حل الصراعات. ويعود السلام والأمن ببطء إلى منطقة البحيرات الكبرى. وتصدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بسرعة للأزمة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وساد التصميم نفسه في مناطق أخرى دون إقليمية لحل الصراعات. وستتطلب جهود أفريقيا للتصدي للصراعات في القارة دعم المجتمع الدولي. ونعتقد أن مجلس الأمن، وأيضا فريقه العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، يمكنه أن يؤدي دورا أكثر أهمية في مساعدة أفريقيا على حل صراعاتها. ونعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى زيادة تنسيق الجهود بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمبادرات لبلدان خارجة من صراعات.

وفي الختام فإن نشوء أفريقيا سلمية ومزدهرة ليس في مصلحة القارة نفسها فحسب ولكن في المصلحة الأوسع للمجتمع الدولي أيضا.

السيد العوضي (الكويت): في البداية، أود أن أؤكد بأن حكومة الكويت وشعبها لن ينسوا يوما الدعم الذي

قدمته لنا أفريقيا في أصعب الظروف التي مرت بها بلادي في السابق.

ويشعر وفد بلادي بالفخر وهو يشارك أشقاءه من الدول الأفريقية في المناقشات العامة لبند ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' وبند ''أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها''. وإن شعورنا بالفخر ينطلق من أن الكويت أولت هذين الموضوعين الاهتمام والأولوية، كونهما يتعلقان بمصلحة وشواغل أشقائنا من الدول الأفريقية الذين تربطنا بهم علاقات تاريخية وثيقة يسودها الاحترام والدعم المتبادل لقضايانا المشتركة في كافة المجالات.

إن الكويت تتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي أعطى الزخم والاهتمام الدولي لقضايا القارة الأفريقية، وذلك منذ أن طرح تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وجعل هذا الموضوع وقضايا القارة من القضايا والأولويات التي وردت في إعلان القمة الألفية وما تبعها من تطورات إيجابية عززت دور الأمم المتحدة في متابعة القضايا الأفريقية، ولعل آخرها ترحيب الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٧ بمبادرة ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' (الشراكة الجديدة).

إن الكويت، بحكم علاقتها الوثيقة مع الدول الأفريقية وأنشطتها الاقتصادية المتنوعة في هذه القارة، ترى بأن مبادرة الشراكة الجديدة قد رسخت المبدأ الذي كنا نؤمن به دوما في الكويت والخاص بالارتباط الوثيق بين نجاح عملية التنمية وبين الاستقرار السياسي والسلام. وفي هذا السياق، لا يفوتنا أن نشيد بالجهود التي تقوم بها دول الاتحاد الأفريقي في مجال إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في السياسات الوطنية والتخطيط الإنمائي والعمل لخلق آلية ذات نظام محكم ومؤسسي في مجالات الحكم والسلام والأمن لضمان نجاح مبادرة الشراكة الجديدة. ولعل أهمها إنشاء الآلية الأفريقية للاستعراض، وكذلك الجهود التي تبذل حاليا لتفعيل البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي وافقت عليه الدورة العادية الأولى لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الذي عقد في دربان في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وكذلك آلية فض وتسوية المنازعات وإدارتها في الاتحاد الأفريقي، بغية إنهاء الصراعات الدموية التي عانى منها أبناء القارة الأفريقية كثيرا.

إن الكويت تابعت بارتياح من خلال تقريري الأمين العام التقدم المحرز في مجال الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمبادرة الشراكة الجديدة والجهود التي بذلت لحل النزاعات في أفريقيا، وإن ما ورد في التقرير الخاص بمبادرة الشراكة الجديدة من تمكن سبع دول أفريقية من الوصول لنقطة الاكتمال وإلغاء الديون عنها، واستفادة بعض الدول الأفريقية الأخرى المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية، التي أعلنها عدد من البلدان المانحة يعد أمرا إيجابيا بالنسبة للكويت التي كانت سباقة، وقبل إعلان مبادرة الشراكة الجديدة بفترة طويلة، بالعمل على تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية التي استفادت منذ فترة طويلة من مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح والتي قدمها في كلمته أمام الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة وقرر خلالها إلغاء كافة الفوائد على القروض من أجل تخفيف عبء الديون عن كاهل الدول الأشد فقرا.

إن دعم الكويت لدول القارة الأفريقية لم يكن مقتصرا على الدعم المعنوي والسياسي، بل تعدى ذلك بكثير من خلال تقديم مساعدات اقتصادية هائلة لمشارع التنمية للدول الأفريقية، سواء من قبل الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية والعربية أو من خلال المنظمات الإنسانية والخيرية أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال لا الحصر أشير إلى ما يلي:

إن الكويت تعتبر في طليعة الدول التي تقدم المساعدة التنموية لدول العالم، وخاصة الدول الأفريقية، حيث وصل حجم تلك المساعدات إلى مستوى عال بالنسبة للناتج القومي الإجمالي في الكويت وبلغ في بعض الحالات ٨,٣ في المائة، الأمر الذي يعكس حرص الكويت على المساهمة في رفع مستوى معيشة الشعوب النامية وفي مقدمتها أشقاؤنا في القارة الأفريقية.

ولقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مساعدات وقروضا تنموية ميسرة تجاوز حجمها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لعدد كبير من دول العالم، استفادت منها ١٠ دول أفريقية، أي بنسبة ١٨ في المائة من مجمل هذه القروض المقدمة من قبل الصندوق.

وقدم الصندوق الكويتي ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مساعدات نموية بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي هدفت لدعم مشاريع تنموية معينة في كافة أنحاء القارة الأفريقية شملت قطاعات خاصة مثل الزراعة والمياه والطاقة والمواصلات. وبذلك وصل عدد الدول الأفريقية المستفيدة من المساعدات التنموية التي قدمها الصندوق الكويتي إلى ٤٠ دولة أفريقية.

قدم الصندوق الكويتي للتنمية أيضا حتى منتصف عام ٢٠٠٢ منحا فنية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي خصص منها ١٠ في المائة لصالح الدول الأفريقية.

واستفاد العديد من المنظمات الاقتصادية والمالية في أفريقيا من المساعدات التنموية التي قدمتها الكويت، حيث حصل صندوق التنمية الأفريقي على مساعدات تنموية وصلت في منتصف عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٦ مليون دولار.

في ختام هذه الكلمة نود أن نشير إلى ما يلي: من الأهمية أن تبذل الدول الأفريقية والهيئات المتخصصة في الاتحاد الأفريقي جهودا أكبر في الترويج لهذه المبادرة عالميا وعدم تركيز جهودها على قارة معينة أو عدد من الدول المانحة في قارة معينة دون غيرها. وأن يتم تعزيز وظيفة العلاقات العامة في الاتحاد الأفريقي للترويج لهذه المبادرة وخلق وعي عالمي لدى كافة الدول المهتمة بمساعدة أفريقيا، وأن يتم ذلك بمساعدة الأمم المتحدة.

إن الدول الأفريقية بذلت جهودا ملحوظة في تلبية مطالب المجتمع الدولي السابقة بأن تقوم بنفسها بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية بغية تشجيع الدول المانحة والقطاع الخاص للتوجه وتقديم الدعم الاقتصادي والفني المطلوب لدول القارة. وقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أكبر في تشجيع القارة الأفريقية ودعم جهودها من خلال زيادة الدعم الفني لها تقديرا لما بذلته من جهود كبيرة في مجال تهيئة الأجواء السلمية التي تتطلبها عمليات الدعم المالي والاقتصادي.

وختاما، يدعو وفد بلادي إلى ضرورة استمرار دور الأمم المتحدة في معالجة كافة القضايا التي تعاني منها القارة الأفريقية. ولا يفوتنا في هذا المجال أن نؤكد دعمنا لكافة الجهود التي يقوم بها السيد ابراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمنسق الخاص لقضايا أفريقيا في مجال خلق آلية عمل منسقة بين أجهزة الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الأفريقية ولا سيما في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد إكوا أفومو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): حيث أنني أتكلم لأول مرة في الدورة الحالية، أود في البداية باسم وفد غينيا الاستوائية أن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة

والخمسين. ونود أيضا أن نقدم شكرنا للأمين العام على تقريره المتعمق الأول (A/58/254)، عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي الدعم الدولي لها.

والشراكة الجديدة، بوصفها استراتيجية إنمائية، تضم تقريبا جميع نواحي هياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية السليمة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية والسلم والأمن وكذلك قطاعات الزراعة والصحة والتعليم، وجميع هذه النواحي لها دور أساسي في تحقيق النجاح.

ومع أن الشراكة الجديدة مبادرة أفريقية، فإنها تتطلب مساعدة دولية من البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة. وهي توفر أساسا هاما لتحقيق التنمية للقارة الأفريقية. ولكن ذلك لن يكون ممكنا بدون مساهمة الجهود والاستراتيجيات المحلية لكل بلد أفريقي. والشراكة الجديدة، أولا وقبل كل شيء، مسألة أفريقية. وينبغي لنا بوصفنا أفارقة أن نكون المسؤول الرئيسي عن ضمان نجاحها.

إن الأمم المتحدة، لما تمثله، ولما لها من تجارب واسعة النطاق، والبلدان المتقدمة النمو لما تملك من تكنولوجيا ووسائل، ينبغي أن يؤدي كل منهما دورا أساسيا وحاسما لمساعدة أفريقيا في حل مشاكلها العديدة. وفي هذا المجال، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد أفريقيا على الوفاء بالتعهدات التي قطعت في اجتماعي مونتيري وجوهانسبرغ، اللذين نظما برعاية الأمم المتحدة، للتغلب على مشكلة الدين الخارجي ولضمان انفتاح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية؛ بعبارة موجزة، لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية، من بين أمور أخرى.

وينبغي لنا جميعا أن نسعى لنتجنب عادة عقد الاجتماعات الروتينية التي لا تحقق أية أهداف محددة، كما حدث في اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون، حيث لم يتم التوصل إلى تفاهم بين بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة النمو. ومن الواضح أن هذه الحالة تجلب الضرر للطرف الأضعف.

إن الفجوات بين بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة النمو آخذة في الاتساع. وبينما ينشغل البعض بقضايا البقاء في الحياة من يوم إلى يوم، فإن آخرين ينعمون بحياة مريحة ضمنت لهم طيلة عقود كثيرة. وبالنظر إلى هذه الأوضاع من الصعب أن نتحدث عن عالم تسوده العولمة. فالحالة السياسية والاقتصادية في عالم اليوم، الأكثر انشغالا بقضايا أخرى، تضع أفريقيا في موقف غير متساو. ورغم الجهود الكبيرة المبذولة، فإن الحرب والجوع والفقر وفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز وغيرها من المسائل تعرقل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الأفريقية. وإن البيانات الإحصائية التي يتضمنها ”تقرير التنمية البشرية في عام ٢٠٠٣“ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدم شهادة واضحة. ففي منطقة جنوب الصحراء الكبرى يعاني أكثر من ٣٠ مليون شخص من الإصابة بفيروس الإيدز، ونسبة ٣٣ في المائة من السكان يعانون من سوء التغذية، ويموت ١١٧ من كل ١ ٠٠٠ طفل قبل سن الخامسة.

إن بلدي، غينيا الاستوائية، تمر بمرحلة من التغيرات الكبيرة في حياتها الاقتصادية. ونعمل على زيادة اتصالاتنا ببلدان قد نتمكن من الحصول على تعاونها المفيد في نواح حساسة من قبيل الصحة والإصحاح والتعليم ومركز المرأة، من بين مسائل أخرى. وغينيا الاستوائية، بوصفها بلدا محبا للسلام، تساهم بنشاط في جهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لحل الصراعات في المنطقة دون الإقليمية، من خلال تدابير، من بينها إرسال قوات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيقة وتنظيم الاجتماع الوزاري العشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية

بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، الذي سيعقد في مالابو في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وعلى الصعيد الثنائي، فقد دخلت غينيا الاستوائية في عدد من الاتفاقات مع البلدان المجاورة، وتقوم الآن بالتفاوض بشأن اتفاقات أخرى حول مسائل ذات اهتمامات مشتركة.

وفي المحصلة الأخيرة، يمكن القول إن القوة في الاتحاد. وينبغي للبلدان والحكومات والشعوب الأفريقية أن توحد جهودها لحل المشاكل وللتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها، عن طريق توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية، وتعزيز منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية، وتحسين فعالية الآلية الأفريقية لحل الصراعات، كما شاهدنا ذلك يحدث في مختلف المناطق في أفريقيا الوسطى والغربية والشرقية.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): تنضم نيبال إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند الفرعي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الشامل حول ذلك البند الفرعي (A/58/254)، وعلى تقريره حول البند الفرعي بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/58/352).

إن القارة الأفريقية، وهي مكان ولادة البشرية ومهد الحضارة الإنسانية، موجودة حقا في وضع حرج. إنها ما زالت تحمل آثار الجراح القديمة التي خلفها الاستعمار، إلى جانب الجراح الطرية الناتجة عن الإهمال. فمعظم البلدان الأفريقية تصارع الفقر والأمية والمرض وبعضها وقع في قبضة الصراع والزعزعة. والآن هبت الشعوب الأفريقية لتغير ذلك. والشراكة الجديدة تجسد طموحاتها إلى أن تملك مصائرها عن طريق التعاون والمشاركة، على مستوى القارة، في المحالين السياسي والاقتصادي. إن الشراكة الجديدة برنامج أفريقي صمم للنهوض بالأفارقة. إنها رؤية واسعة الآفاق، لم تجرب من قبل على هذا النطاق في أي مكان آخر، ويجب أن تتاح لها فرصة للنجاح.

وقد عملت نيبال منذ زمن بعيد بالتضامن مع الدول الأفريقية في كفاحها من أجل الاستقلال السياسي والحرية. وإننا نهنئ أصدقاءنا الأفارقة على مبادرة الشراكة الجديدة، ويسعدنا أن ندعم مسعاهم للتحرر من الفقر والتخلف الإنمائي. وما من شك بأن الشراكة الجديدة مشروع طموح، ولكنها في حدود الممكن. وقد أثبتت أفريقيا أن لديها الإرادة لأن تسخر طاقاتها وإبداعها لكي تحول الرؤية إلى واقع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقدم بمزيد من الدعم والتأييد لمساعدة أفريقيا في مساعدة نفسها، لكي تقف على قدميها بوصفها قارة تبعث على الفخر، وتعيش مجتمعاتها في ظل السلام، وتنعم شعوبها بالرخاء.

عاد الرئيس إلى كرسي الرئاسة.

وأفريقيا مبشرة بالخير بدرجة غير عادية. فمعظم المجتمعات الأفريقية تتسم بالتسامح وسعة الأفق، وبها شعوب خلاقة تجدّ في العمل ولديها الاستعداد لتقبل التغيير. كما أن القارة مستودع هائل للموارد الطبيعية. وقد دمر الصراع والقلاقل السياسية جزءا كبيرا من أفريقيا وأعاقها عن بلوغ الأمل المرجو منها. فما برحت أفريقيا على امتدادها من الصومال إلى ليبريا ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي تعاني آلام العنف وسفك الدماء المترتبة على الحرب.

وبعض البلدان خارجة لتوها من صراعات ولا تزال هشة، وتحاول أن تجد موطئا لأقدامها في مجال السلام والحياة الطبيعية. ومما يزيد الأمر سوءا أن الكثير من أفريقيا فقير بدرجة مفرطة. والفقر شديد ومتفشٍ في كثير من البلدان،

مما يحول دون تمتع عامة الأفريقيين بحياة مقبولة وبتربية أطفالهم على نحو كريم. ويعوق الافتقار إلى التعليم تقدمهم، وتمتص الأمراض الفتاكة حيويتهم وتختصر أعمارهم.

وقد أحدث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل أثرا ملحوظا، تمثل في إهلاك أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وجباية ضريبة غالية من أرواح الشباب والأطفال. وقد أحال جشع البعض الذي لا يمكن تبريره الموارد الطبيعية، أي الخير الهائل الذي حبت به المقادير الدول الأفريقية، إلى مصدر للصراع. والمعدل الذي تستنفد به الموارد الطبيعية مخيف، فخصوبة الأرض في تدهور، والصراع والمجاعات المتواترة يوجدان حصيلة هائلة من اللاجئين والمشردين.

وتشيد نيبال بفكرة إنشاء آلية لحل الصراع ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي للمجتمع العالمي حالما تعمل هذه الآلية أن يقدم مساعدته لاستكمال الجهود الأفريقية المبذولة لمنع نشوب النزاعات ولحل الصراع. وينبغي أن ترمي هذه المساعدة إلى بناء القدرات وتحديد الأسلحة وإيجاد الثقة المتبادلة حتى يعم السلام الدائم ربوع أفريقيا.

وكثيرا ما يكون الفقر نصيرا للتمرد والصراع. وسيظل السلام الدائم بعيد المنال في أفريقيا ما لم يستثمر بكثافة في انتشال عامة الناس من مستنقع الفقر والجهل والمرض.

ولا بد من أن يزيد المجتمع العالمي مقدار المساعدة التي يقدمها للبلدان الأفريقية ويحسن نوعيتها بدرجة كبيرة حتى يمكن تنفيذ الشراكة الجديدة وبناء المؤسسات الأفريقية والقدرة على التنمية. والواقع أن المجتمع العالمي قد التزم في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ بمد يد العون لأفريقيا والبلدان النامية الأخرى. وقد تعهد علاوة على ذلك في إعلان عام ٢٠٠٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة بمساعدة الشراكة الجديدة. وينبغي الوفاء بهذه الالتزامات بأسرع ما يمكن وعلى نحو مطرد.

ونتيجة للفقر السائد ولقاعدة الموارد المحدودة، ليست معظم البلدان الأفريقية في وضع يتيح لها جمع الأموال الكافية لتمويل التنمية فيها. وهي بحاجة إلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، وبناء الهياكل الأساسية. وترحب نيبال بالاتجاه منذ عام ٢٠٠٢ إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجع الشركاء الإنمائيين على الاستمرار في هذا الاتجاه.

ولتخليص الموارد من التزامات خدمة الديون لأغراض الاستثمار، تحتاج الدول الأفريقية إلى التعجيل بالتخفيف من عبء الديون. ويساور نيبال قلق شديد إزاء التباطؤ في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك في وقت ترزح فيه الدول الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا وغيرها تحت وطأة تهديد الديون الذي لا سبيل إلى احتماله.

وقد ثبت أن ما تحتاجه البلدان الأفريقية من الوصول إلى الأسواق بشكل عاجل هو أصعب الأمور منالا. ومن الأهمية بمكان أن ترفع البلدان الغنية الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون اقتراب منتجات البلدان الفقيرة منها. فلا مكان في التجارة الحرة لمبالغ الدعم الهائلة المدفوعة للمزارع في البلدان الغنية، والتي تحرم المزارعين الأفريقيين الفقراء من مصدر رزقهم. وقد جاء إخفاق مباحثات التجارة في كانكون بمثابة صدمة شديدة لنا، وينبغي أن يشكل تحديا للمجتمع الدولي بأن يستأنف مفاوضات التجارة دون إبطاء.

ولا شك أن فتح الأسواق سيحفز الاستثمار في البلدان الأفريقية، فضلا عن اجتذابه الاستثمارات الأجنبية.

وسوف تضيف تدابير التصدي لمشاكل تقلب الأسواق وقانون الاستثمار والتواصل عن طريق الإنترنت مزيدا من الزخم للاستثمار والتقدم في هذه البلدان.

وينبغي أن تحظى تنمية أقل البلدان نموا في القارة باهتمام خاص حتى يتسنى لهذه البلدان اللحاق ببقية القارة.

والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي من أبرز سمات الشراكة الجديدة، وهي أجرأ التجارب طرا في مجال التقييم الذاتي الجماعي. ولن تكون ميسورة، ولكن نيبال على ثقة بأن القادة الأفريقيين سوف يظهرون الإرادة والشجاعة اللازمتين لقول الحقيقة واتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح أي انحرافات قد تحدث وحال وقوعها. ويسرنا التنويه بأن أربعة بلدان سوف تطبق الآلية قبل نهاية هذا العام.

وتعرب نيبال عن تأييدها للإسراع بتنفيذ الشراكة الجديدة، وتدعو المجتمع الدولي إلى ضم صفوفه لمساعدة أفريقيا على أن تساعد نفسها. فقد حان الوقت للبدء في التئام جراح الإهمال التي طالت معاناة أفريقيا لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية والثلاثين يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف ماغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): منذ عام رحبت الجمعية العامة بالإجماع بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها الاستجابة المؤسسية من قبل الاتحاد الأفريقي تلبية لاحتياجات أفريقيا الخاصة. ويثق وفدي بأن المجتمع الدولي لن يتقاعس عن مد يد المساعدة للجهود التي يبذلها هذا التحالف الجديد للبلدان الأفريقية في الرد على التحديات التي تواجه قارتها. وتزداد الدعوة للتضامن بين جميع الشعوب والحاجة إليه يوما بعد يوم.

وفي النظام العالمي الراهن، يبدو أن الدول الأفريقية من أشد الدول حرمانا. وفي مواجهة التهميش الذي تعانيه أفريقيا حاليا، يقع على عاتقنا واجب التضامن على الوفاء بالالتزامات التي قطعناها مجتمعين بأن نتقدم وفقا لنمط جديد من التضامن والتعاون بين البلدان الأكثر ثراء وبين شعوب أفريقيا. ويتطلب هذا إيجاد حل سريع وحاسم للتهديد الذي يشكله الدين الخارجي للبلدان الأفريقية. وقد ثبت في الماضي أن الحلول الجزئية لا تكفي. وحان الوقت للمضي قدما والتقدم بحل شجاع وسخي، يشمل في ذات الوقت امتلاك كل من حكومات أفريقيا وقطاعات عريضة من المجتمع المدني لناصية الأمور فيها.

والحجم الإجمالي للدين الأفريقي الخارجي صغير بالمقاييس العالمية.

لذا، ليس من حيث العدالة فحسب، بل من حيث الإمكانيات الاقتصادية الفعالة أيضا، يقتضي عبء الديون الخارجية إيجاد حل سريع وشامل من خلال المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من تدابير تخفيف الديون، وهو ما اتفق عليه في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وينبغي ألا تتعثر هذه العملية لتخفيف الديون طويلا نتيجة لمقتضيات بيروقراطية وفنية. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا تخضع هذه العملية لإفراط في وضع الشروط أو أن تصبح عقبة على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبغية أن تصبح التجارة الخارجية عاملا أساسيا في التنمية الأفريقية، على المجتمع الدولي أن يُعلي ويطبق القيم الحقة للتجارة، وذلك بالقضاء على جميع أنواع المنافسة غير المنصفة ضد البلدان الأفريقية. فإقامة الحواجز التجارية

لحماية المزايا الاقتصادية للمنتجين في البلدان الغنية، لا سيما في القطاعات التي يمكن لأفريقيا المنافسة فيها، لا تتسق مع جميع الالتزامات الدولية الاقتصادية الرسمية. وتمشيا مع برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، فإن هدف منح أقل البلدان نموا الوصول المعفى من الجمارك ومن نظام الحصص إلى الأسواق ينبغي أن يبقى التزاما قاطعا. وفي أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، يأمل وفدي في أن يبحث المجتمع الدولي مسألة توفير استجابة متماسكة للمطالب التجارية للبلدان الأفريقية، لاسيما المسألة الرئيسية المتعلقة بالقطن.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى أن أفريقيا تحتاج إلى تنمية اقتصاد زراعي متنوع وقائم على الأسرة، يكون قادرا على الاستجابة لتحديات متعددة، مثل الهجرة المفرطة إلى المدن، والافتقار إلى الأمن الغذائي ورفاهة الأسرة والمجتمعات الريفية، وحماية البيئة وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، فلا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون توفير التكنولوجيا والمعرفة الملائمتين. ولكن، ينبغي أن تكون هذه التكنولوجيا مصممة خصيصا لتلائم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والإيكولوجي لأفريقيا، وألاّ تفرض برامج علمية وتكنولوجية غريبة على الواقع الأفريقي.

وبدون السلام في أفريقيا، يتعذر التفكير في إيجاد هياكل عادلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن منع نشوب الصراعات الإقليمية والداخلية وحلها، وعقد مفاوضات السلام، يتفق مع دور الاتحاد الأفريقي وبقية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالتعاون مع الحكومات المعنية. ومع ذلك، فإن للأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي دورا هاما من خلال دعم المبادرات الإقليمية، وعلى المستوى الفرعي، فإن دورها هو تكملة الجهود المحلية عند الاقتضاء.

إن الملكية الأفريقية للشراكة الجديدة ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. فعملية تنفيذ تلك المبادرة والمسؤولية عنها في النهاية لن تصبح أفريقية تماما إلا إذا ما تجلت على نحو عميق وفعال من خلال تجسيد القيم الأفريقية، لا سيما احترام الأسرة. إن شعورا قويا بالتضامن والحياة المجتمعية – وهو في المجتمعات الأفريقية انعكاس حقيقي للأسرة الممتدة – يتأصل عميقا داخل الأسرة، التي هي الوحدة الأساسية في المجتمع. وينبغي أن تصبح الشراكة الجديدة قمة التعبير السياسي عن هذه الأسرة الأفريقية الممتدة.

وعليه، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن سعي الشراكة الجديدة إلى تحقيق تقدم سياسي واجتماعي واقتصادي سيساعد أيضا في النهوض بالقيم الحقة لأفريقيا. والكرسي الرسولي على ثقة من أن أفريقيا ستحافظ دوما على هذا التراث الثقافي النفيس ولن تستسلم قط لمغريات النزعة الفردية الغربية على أفضل تقاليدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ والمقرر٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد كيبي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): بعد البيان الذي أدلى به أمس وزير خارجية موزامبيق نيابة عن الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أود أن أدلي بهذا البيان باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أحر تهانئنا لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وسيبذل وفدي قصارى جهده لمساعدتكم في القيام بمهمتكم الهامة بنجاح. واسمحوا لي كذلك بأن أشكر الأمين العام على تقريريه المعروضين علينا، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز

في التنفيذ والدعم الدولي، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وأود بصفة خاصة أن أشيد بالأمين العام على النوعية الجيدة لهذين التقريرين، كما أرحب بهذه الفرصة لكي أتشاطر مع الجمعية العامة بعض ما لديَّ من ملاحظات. وقبل القيام بذلك، أود أن أثني على الأستاذ إبراهيم غمباري ومكتب الممثل الخاص لشؤون أفريقيا على الهمة التي لا تبارى في معالجة القضايا الاقتصادية الأفريقية في إطار الأمانة العامة.

واسمحوا لي أن أسجل أنه في الدورة العادية السابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمد الإطار السياسي الاستراتيجي والرؤية الجديدة لتجديد أفريقيا وتنميتها، والمعروف بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكان هذا القرار تعبيرا عن الإيمان وتجديدا للالتزام بالمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وهو بالدرجة الأولى إعادة تأكيد للإيمان المشترك بأن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسات الاقتصادية الفعالة شروط أساسية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في القارة.

والدورة العادية الثانية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عقدت في مابوتو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وكان موضوعها ضمان تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهذا يأتي بنا إلى لب مناقشتنا هنا اليوم.

إننا نشعر بالرضا إزاء الالتزام الذي تعهدت به الدول الأفريقية والمجتمع الدولي بتنفيذ الشراكة. فهذا البرنامج الإبداعي يستند إلى شراكة محددة المعالم بين الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا من جهة، والدول الأفريقية وشركائها في مجال التنمية من جهة أخرى. ولم يعد التزامنا بحاجة إلى إثبات. فنحن ندرك أن علينا أن نبدأ في التحرك إن أردنا أن نقنع الآخرين بأن يتبعونا.

وفي جميع أنحاء أفريقيا، بدئ باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي وعلى نطاق القارة لإدراج أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في جميع التعهدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بشأن القارة. وأنشأت العديد من البلدان هيئات تنسيقية وطنية للشراكة الجديدة. وبدأت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إعادة هيكلة أنشطتها لكي تبرز أولويات الشراكة الجديدة في برامج عملها. وستضطلع تلك الجماعات بدور رائد في تنفيذ مشروعات للبنية التحتية وفي سياق البرنامج الإنمائي الزراعي المتكامل.

وقد جرت بالفعل صياغة عدد من البرامج الأخرى ذات الأولوية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والسياحة والصناعة وما إلى ذلك. وبدأ التنفيذ بالفعل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

وعلى الصعيد القاري، أنشأنا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي انضم إليها بالفعل ١٦ بلدا؛ ونعتزم البدء في إجراء الاستعراضات قبل نهاية عام ٢٠٠٣. وهذه نوع متفرد من الأدوات، تستند إلى الالتزامات الطوعية والرصد المتبادل والتقييم وتشاطر المعلومات. وكل بلد يجري استعراضه سيكون حالة نموذجيه للبلدان الأخرى في المجالات المحددة للحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الأعمال التجارية.

وبطبيعة الحال، يتعين علينا أن نحافظ على الزخم الذي حقق حتى الآن وأن نزيده عند الضرورة. ولا بد أن نزيد من التعاون الرأسي والأفقي على حد سواء؛ وأن ندعم القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية؛ وأن نضمن أن

الشراكة الجديدة تلقى الدعم على المستوى الشعبي في أفريقيا. وسنحقق هذا بمساندة ودعم المجتمع الدولي الذي، باقتناعه بتصميمنا، ألزم نفسه، واقفا جنبا إلى جنب معنا، باتخاذ عدد من التدابير الموضوعة لتيسير تنفيذ الشراكة الجديدة.

وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ومشكلة الدين الخارجي على أفريقيا؛ وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو للصادرات الأفريقية؛ وإزالة الإعانات الزراعية، التي تجعل المنتجات الأفريقية غير قادرة على المنافسة؛ وتشجيع المشاريع الخاصة على الاستثمار في أفريقيا؛ وإيصال الموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية للشراكة الجديدة.

ولتلك الغاية، اعتمدت مجموعة الثمانية في كاناناسكيس خطة عمل أفريقيا. وأنشأت الولايات المتحدة حساب الألفية، كما أن بلدانا مثل أيرلندا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وسويسرا والسويد والنرويج ولكسمبرج والنمسا وفنلندا وهولندا تكرس بالفعل ٢٥ في المائة أو أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وتجب المحافظة على السرعة التي نسير بها الآن وضمان أن تصبح كل خطوة تتخذ وكل تقدم يحرز لا رجعة فيهما في كفاحنا من أجل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وستصبح كل مساعينا، ومساعي شركائنا، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلا جدوى إن لم نهيئ أولا الظروف بدوام السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

ونحن في الاتحاد الأفريقي ندرك أن السلام والأمن والاستقرار تشكل الأساس الذي ستبنى عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فقد تعهدنا بالتصدي لجميع الصراعات التي نشبت في القارة بالتعاون مع الآليات دون الإقليمية القائمة وبالدعم المستمر من الأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم حقيقي في أنغولا وسيراليون وغينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا، وليبريا. وهذه الأزمات، التي كانت قبل أعوام قليلة فقط ملتهبة، **الآن** في طريقها إلى أن تخمد بفضل العمل المشترك للآليات دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركائنا.

والدرس الأول الذي يمكن أن نستفيده من هذه الأحداث هو أنه يمكننا في الواقع إيجاد حل لأصعب الحالات إذا ما تضافرت جهودنا وطاقاتنا في شراكة ديناميكية من أجل السلام. والدرس الثاني هو أنه لا يكفي إغراء الأطراف المتحاربة بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل إرساء السلام. نعم، إن السلام عملية تبدأ باتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن لا بد من دعم تلك العملية فترة طويلة، لأن النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلد في تلك الحالة يكون هشا جدا، أن لم يكن مدمرا. ويبين مثالا غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد المخاطر التي يواجهها بلد في الانزلاق مرة أخرى إلى قبضة الصراع.

وبالرغم من أوجه التقدم المحرزة، ما زال ينتظرنا قدر كبير لما يتعين أن نفعله في أفريقيا، لا سيما لاستكمال المفاوضات بشأن السلام المستمرة في السودان؛ ولإنهاء عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا؛ ولتوطيد عملية السلام في بوروندي؛ ولوضع عملية السلام والمصالحة في الصومال في المسار.

وأود على نحو خاص أن ابرز الحالة في بوروندي، حيث أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية وثلاث جماعات مسلحة. وترتب تلك الاتفاقات لنشر بعثة أفريقية حددت أغراضها وولايتها في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الهيئة المركزية لآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا.

وبالرغم من أن أحد الأطراف المتحاربة، وهي قوات حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، لم يوقع على الاتفاق، فإن الاتحاد الأفريقي يؤمن أن من الجدير السعي الجاهد لدعم السلام الناشئ الذي حقق حتى الآن. وقد نشرت بالفعل معظم القوات التابعة لبعثة للاتحاد الأفريقي في بوروندي وتمثل تلك البعثة استثمارا في السلام وفي المستقبل. وبهذه الصفة، لا بد أن تدعمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

ويجب أن يؤيدها مجلس الأمن، لأنه مسؤول عن كل ما يتصل بالسلام والأمن الدوليين. ونحتاج إلى مساعدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة على أرض الواقع بغية مساعدتنا في تخطيط البعثة وتنفيذها بنجاح. ونحتاج إلى أن يستجيب كل شركائنا من أجل التنمية بصورة إيجابية في مؤتمر إعلان التبرعات الذي ينظمه الاتحاد الأفريقي في جنوب أفريقيا في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل جمع الأموال الضرورية لتمويل البعثة، التي تبلغ ميزانيتها ما يقارب ١٢٠ مليون دولار في العام.

ويتجاوز برنامج الاتحاد الأفريقي الإدارة اليومية للصراعات. فأساسه المفهومي هو مبدأ منع نشوب الصراع – وبعبارة أخرى، التصرف في مرحلة مبكرة بشأن الأسباب الخفية للصراع قبل اندلاعه. ومن هذا المنطلق، أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلسا للسلام والأمن، سيدخل بروتوكوله، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في ديربان، حيز النفاذ في وقت قريب جدا.

وعلى نحو أكثر تحديدا، نحن بحاجة إلى أن نقتلع من قارتنا بذور الانقسام العرقي والديني والإقليمي. ونحتاج إلى أن نجعل المؤسسات والأنظمة السياسية أكثر ديمقراطية؛ وإلى تشجيع المشاركة الشعبية والشفافية في إدارة ميراث الدولة؛ وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع جوانبها؛ وإلى مكافحة الإفلات من العقاب والفساد؛ وإلى ضمان مساواة الجميع أمام القانون.

وحالما غرسنا في كل شخص ثقافة الديمقراطية هذه، وحالما قدمت مؤسساتنا إلى كل شخص، على قدم المساواة، سبل اللجوء التي يمكن بها ضمان سماع أصواتهم وأخذ حقوقهم في الحسبان، فسيكون علينا إدارة صراعات أقل. وإني على اقتناع، وكذلك الاتحاد الأفريقي، بأن الشراكة الجديدة التي وضعناها توا موضع التنفيذ ضمن إطار اتحادنا الجديد ستساعدنا كثيرا في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غسبودنوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية منظمات شعبية. ويمثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٥٣ عضوا أفريقيا، من إجمالي ١٧٨ عضوا في كل أنحاء العالم. وفي أفريقيا وحدها، يدعم مليونان من متطوعينا النشطين السكان المتضررين من الفقر المدقع، الذين عادة ما نشير إليهم بوصفهم أكثر الفئات ضعفا. ومن ثم، فنحن نخاطبكم اليوم بصوت وتجربة شعبيين.

ونحن نؤيد بقوة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأن الضعفاء في أفريقيا بحاجة إليها، وهم بالنسبة لنا أكثر من مجرد ضعفاء، فهم بشر وأشقاؤنا وشقيقاتنا.

إن ملايين البشر يموتون يوميا من سوء التغذية في حالات موت بطيء ومعذب بسبب الفقر. وفي عالم يبحث عن الأمن، أصبح واضحا أن الأمن البشري – وهو في هذا السياق حق كل واحد منا في الحصول على الضروريات

الأساسية – هو الأساس الوحيد الآمن الذي نبني عليه. وتلتزم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالقضاء على الفقر ووضعت خطة عمل يعول عليها. ولذا فإنها تستحق الدعم.

ويشيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إشادة حارة بجهود الحكومة اليابانية في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية. ولقد شارك وفدنا في المؤتمر نفسه، وفي العديد من مراحله التحضيرية. وفعلنا ذلك بروح الشراكة الجديدة، عاملين من خلال جمعياتنا الأفريقية الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ولقد حلم الأفارقة بالديمقراطية والحكم الرشيد زمنا طويلا. فهم يريدون من حكوماتهم أن تتسم بالشفافية والمساءلة أمامهم، وأن تستجيب بسرعة لاحتياجاتهم. ويريدون من حكوماتهم الإصغاء إليهم، والتصدي بسرعة للكوارث التي تصيبهم، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لهم. وتشجع الشراكة الجديدة الديمقراطية والحكم الرشيد وتلتزم بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد ركزت الجمعيات الأفريقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر طويلا على الحكم المنفتح والشفاف الذي يمّكن من التنفيذ القوي لجهودها الإنمائية.

ولقد تصدت الشراكة الجديدة والجمعيات الأعضاء في الاتحاد الدولي لتحديات مماثلة على نحو مستقل، وفي ظل اتصال ضئيل بينها حتى الآن. ولا يثير هذا الدهشة. إن احتياجات البشر هي التي توجه هذه الجمعيات والشراكة الجديدة على حد سواء. ومتطوعونا جزء من البشر. وهم يعملون داخل مجتمعاتهم. علاوة على ذلك، بوصف الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عنصرا مساعدا للسلطات الحكومية، فهي تدعم بشكل وثيق السياسات الحكومية التي تناسب مبادئنا الأساسية، وهي مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال.

ولأبين ما نعنيه سأستشهد ببضعة اقتباسات من موقع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على شبكة الإنترنت، وأضعها في سياق هذه المناقشة.

أولا، ”أصبحت أفريقيا أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات وفي إقامة السلام الدائم في القارة“. وسعيا لتشجيع مبادئنا الأساسية، تدرب بعض الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفريقيا قيادات الشباب على تعليم الأقران كيفية حل الخلافات من خلال المناقشة. ويتم تشجيع نوادي الأمهات على مناقشة أهمية السلام والتسوية السلمية للخلافات في المنزل بغية التأثير على الأطفال منذ سنوات الطفولة المبكرة. وتتناول جلسات التوعية بمبادئنا الأساسية موضوع السلام. وفي الأوقات الصعبة، عندما تكون جميع المنظمات الأخرى قد رحلت، كان المتطوعون الوطنيون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر يحمون الأطفال مستخدمين في ذلك رايتينا، ومخاطرين بأرواحهم.

ثانيا، ”تعتمد أفريقيا وتنفذ مبدأي الديمقراطية والحكم الرشيد في ميادين السياسة والاقتصاد والأعمال ...“. وبالإضافة إلى المتطلبات العالمية للمساءلة من المانحين، يشجع الاتحاد الدولي بنجاح تام مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة الداخلية في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على أن يكون الحكم خاضعا لمساءلة الأعضاء والمتطوعين؛ والإدارة خاضعة لمساءلة الحكم من خلال مجموعة قواعد. وتُعقد جمعيات عامة عادية وتُجرى فيها انتخابات للمسؤولين لفترات ولاية محدودة. ويتم التقيد بخطط وميزانيات سنوية وتُجرى مراجعات خارجية سنوية. ويسعدني إبلاغكم بأن ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من جمعياتنا في

أفريقيا تمارس اليوم الديمقراطية بجميع جوانبها العملية. وهذا يعطي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا حلفاء متمرسين في المجتمع المدني، يعملون باستمرار على النهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد.

والعنصر الثالث هو القضاء الفعلي على الفقر والشراكات الحقيقية القائمة على أساس الاحترام المتبادل والمساءلة. ولقد اجتمعت منظماتنا من جميع البلدان الأفريقية في وغادوغو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتزمت بأولويتين هامتين من شأنهما الإسهام في القضاء على الفقر.

الأولوية الأولى، وهي التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه كارثة إنسانية وإنمائية غير مسبوقة في أفريقيا، شملت التكثيف الشديد لأنشطة التصدي في مجالات الدعوة والوقاية والرعاية وتخفيف الآثار. ودعت الجمعيات إلى استراتيجية شاملة ومنسقة من المجتمعات والحكومات والمنظمات الوطنية والدولية والقطاع الخاص لتقديم الدعم في جميع أنحاء القارة لحملات التوعية والوقاية ولإمكانية الحصول على العلاج للمصابين بالوباء.

والأولوية الثانية، وهي جعل الأمن الغذائي ذا أهمية استراتيجية في هذا العقد، تقر بأن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا مباشرا بعدد من الأسباب الجذرية، بما في ذلك الفقر، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتفاقم أزمة الديون، والصراع المسلح. والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر من العالم المتقدم النمو، التي حضرت الاجتماع نفسه بوصفها مراقبة، تعهدت بالتزام مماثل منها باحترام ودعم الأولويات التي يحددها الأفارقة أنفسهم وبالعمل في شراكة على مكافحة الوباء وانعدام الأمن الغذائي. وهذه هي، من بعض النواحي، باكورة الشراكة الجديدة.

وحيث أن العمل بدأ في أعقاب ذلك، يسعدني إبلاغكم اليوم بأنه تم تسجيل تقدم جيد في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووصلت شبكتنا في عام ٢٠٠٢ إلى مليون أفريقي من خلال برامجنا الخاصة بالفيروس والإيدز. وتوحي التوقعات بأنها ستصل إلى ٣ ملايين أفريقي بحلول نهاية هذا العام، وبدون تقدير التأثير المضاعف المحتمل على الأسر والمجتمعات.

وفي برامج ذات صلة، وزع متطوعونا ناموسيات معالجة بمبيد حشري للملاريا ونفذوا حملات تعبئة اجتماعية للمساعدة على تلقيح أكثر من ١٢ مليون طفل ضد الحصبة وشلل الأطفال في شراكة مع منظمة الصحة العالمية والحكومات الأفريقية.

لم يكن الطريق نحو التنمية سهلا أبدا عبر التاريخ. فتكوين رؤوس الأموال أو تكديس الثروة يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد، التي تستلزم تضحيات كثيرة من البشر. ويمكن أن تدوم هذه التضحيات إلى ما لا نهاية إذا كانت الثروة المكدسة لا تحيي الاقتصاد بسرعة ولا توفر فرص العمالة حتى تخفف آثار المعاناة. وبوجود فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانتشار أمراض مهلكة مثل الملاريا، والكوارث الدورية المعروفة، ومستوى الفقر المخيف، لا يمكن للأفارقة أن يضحوا أكثر من ذلك بدون عواقب وخيمة. إن المشاركة الحكومية القوية مع المجتمع المدني ضرورية إذا أردنا تجنب تضحيات التنمية.

ووجود الاتحاد الدولي وأعضائه قائم على شراكتهم مع الحكومات. وهي شراكة تقوم على أساس اتفاقيات جنيف، واحترام رايتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمبادئ الأساسية لحركتنا. كما أنها تقوم على أساس التعاون والثقة المتبادلين، وتتسق مع موقف جمعياتنا الوطنية الأعضاء بصفتها أطرافا مساعدة للسلطات الحكومية على جميع الصعد في بلدانها. وسيحتل ذلك الجانب من العلاقة، الذي يتضمن التزاما متبادلا بالحوار والمشاورات حول

الشؤون الإنسانية، المكانة الأهم في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام حينما تجتمع الحكومات وجميع زعمائنا في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي ذلك الاجتماع، الذي ستحضره أيضا المنظمات الإقليمية الأفريقية الرئيسية بالإضافة إلى الأمم المتحدة، سيتفق المشاركون على سياسات وتوجهات لإرشاد عمل المجتمع الدولي الأوسع وحركتنا بشأن جدول الأعمال الإنساني الحديث.

وبتلك الروح، يناشد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحكومات الأفريقية وشركاء آخرين تجديد وتعزيز الشراكات مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإقليمية بغية تحقيق الأهداف التالية. الهدف الأول كفالة تمكين نظم الرعاية الصحية والرفاهة الاجتماعية من الوفاء باحتياجات الضعفاء. والهدف الثاني وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتمكين من يعانون منه من استخدام العقاقير التي يحتاجونها. والهدف الثالث تقليل آثار الكوارث باعتماد وتنفيذ سياسات ملائمة للاستثمار في استراتيجيات طويلة الأجل تقلل التعرض للخطر.

وفي ختام بياني يبرز تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الألفية وتقرير عام ٢٠٠٣ بشأن لجنة الأمن البشري أن أفريقيا لا تزال تواجه مشاكل خطيرة. وتواصل جميع المؤشرات إظهار أن أفريقيا قارة يظل الأمن البشري فيها على مستوى منخفض بصورة غير مقبولة. ونحن على ثقة بأن الحكومات ستغتنم الفرصة التي يوفرها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المقرر عقده في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر للتعهد بالتزاماتها بتحقيق مستقبل أفضل لأفريقيا. ولا يكفي أن نحتفظ بأفريقيا في قلوبنا وأفكارنا. بل يجب أن نفعل المزيد من أجل أفريقيا ويجب أن نفعله الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): لقد أحرزت أفريقيا ولا تزال تحرز تقدما ملحوظا في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفي ترسيخ وتعزيز الديمقراطية وفي دعم حكم القانون وفي النهوض بحقوق الإنسان. وتفتخر المنظمة الدولية للفرانكوفونية أيما فخر بأنها من شركاء العديد من البلدان الأفريقية في تحقيق هذا التقدم الكبير ويحدد ميثاق المنظمة هذه المجالات بأنها ذات أولوية في عملها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا أن دعمنا ومساعدتنا في تلك المجالات سيظلان متاحين للدول الأفريقية الأعضاء في منظمتنا.

وفي ذلك السياق، فمما لا شك فيه أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تشكل فرصة وبداية على حد سواء. فهي فرصة صوب نهج ابتكاري وبداية نهضة أفريقية دائمة. وبهذه المبادرة الأفريقية، نقر في الفرانكوفونية بأننا نعيش لحظة رئيسة في تاريخ القارة الأفريقية – لحظة تتميز بأنها غير مسبوقة وأنها ترمز على نحو كبير لوجه أفريقيا الجديد وللآمال التي تغذيها والطموحات التي تحملها لشعوبها.

ومعروض علينا الآن برنامج عمل جديد يستند إلى رؤية استراتيجية جديدة فكرت فيها أفريقيا ذاتها وتخيلتها وطورتها وأدارتها وتضع في حسبانها جميع الحقائق في القارة. ويقر في ذلك البرنامج أيضا الزعماء الأفارقة بمسؤوليتهم الرئيسية عن تنمية قارتهم ويلزمون أنفسهم رسميا بأن يفعلوا

كل شيء ممكن لإطلاق أفريقيا في مدار النمو والتنمية ولإدماجها بإصرار في اقتصاد العالم.

وهذه الشراكة هي أهم المبادرات الأفريقية نظرا لمكانتها السياسية ومجالها الذي يشمل القارة بأسرها ولاتساع أهدافها ولأصالة نهجها، وهي لا يمكن تجاهلها سواء من المانحين والمنظمات الدولية المنخرطة في أفريقيا أو من المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي دعمه من خلال التزام مشابه على الأقل ولا سيما في التعامل مع المشاكل التي ليس لأفريقيا فيها، للأسف، أي تأثير. وأنا أفكر على وجه الخصوص في مشاكل التمويل والمديونية والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا والخبرة. وفي ذلك الصدد، من الأساسي أن نحقق الأهداف المعتمدة في مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ.

وبعد تأكيد التكافل بين السلام والديمقراطية والتنمية وبعد الإقرار بأن الاستقرار والحكم الرشيد وحكم القانون عناصر أساسية في التنمية، تستحق الشراكة أن تنال احترامنا وتأييدنا. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الآلة الأفريقية لاستعراض الأقران المصممة لكفالة تطابق سياسات وممارسات الدول الأعضاء مع القيم المقبولة عالميا والواردة في الإعلان المعني بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والتجاري. وبوصف الآلية ابتكارا مؤسسيا بحق في العلاقات الأفريقية، نعتقد أنها توضيح كبير لرغبة أفريقيا في أن تدخل بتصميم عهد الحكم الرشيد، وأيضا بوصفها أداة رئيسية في التنفيذ الفعال للشراكة.

توجد ٢٩ دولة أفريقية من ضمن أعضاء المنظمة الدولية للفرانكوفونية البالغ عددهم ٥٦ عضوا. ومنذ البداية، رحبت المنظمة بمبادرة للشراكة وقررت تقديم كامل دعمها لها، بينما تناشد الشراكة مراعاة واحترام العناصر المختلفة التي نعتقد أنها أساسية لكفالة نجاحها الكامل.

أول تلك العناصر مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، في كل من استعراض وتنفيذ هذا المشروع الشامل، وأيضا تحكم المواطنين أنفسهم فيها. ويتطلب ذلك بوضوح عملية توصيل مستمرة للمعلومات لزيادة وعي المواطنين وتعبئتهم. العنصر الثاني الحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية في التنفيذ المتوسط الأجل والطويل الأجل لبرنامج العمل لكفالة رفاهة الشعب بغية تخفيف فروغ الصبر وحتى التحرر من الوهم الذي تبع الآمال الكبيرة التي ولدتها موجة التحول إلى الديمقراطية في التسعينات. وأخيرا، العنصر الثالث هو تعزيز الثقافة الديمقراطية والسلام وأيضا فكرة الجهد والمسؤولية. وينبغي إنجاز ذلك بكل من تقديم الأمثلة وبالتعليم باستعمال النهج المتعدد الأوجه الذي يستهدف جميع الجماعات الاجتماعية.

قدمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مقترحات في ذلك الصدد في مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفريقية المعني بتمويل الشراكة الذي عقد في دكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ونجمت هذه المقترحات عن التقارب بين أولويات الشراكة من ناحية وأولويات عمل الفرانكوفونية من ناحية أخرى، وعلى وجه الخصوص تلك التي اقترحتها الوكالة الحكومية للفرانكوفونية وهي الهيئة التشغيلية الرئيسية لها. وتتعامل تلك المقترحات على نحو أساسي مع المجالات التالية.

المجال الأول يشمل السلام والأمن والحكم الرشيد. وقد أتحنا آراءنا وبرامجنا للشراكة، وبخاصة تلك الناجمة عن إعلان باماكو الذي اعتمدته البلدان الناطقة بالفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونؤكد أيضا تأكيدا خاصا على تعزيز القدرة المؤسسية بالاعتماد على الشبكات والأدوات المهنية الموجودة بالفعل. وبالإضافة إلى شركائنا في الشراكة، بدأ وفدنا المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية التفكير في سبل ملموسة لإشراك الفرانكوفونية في هذا الجانب الأساسي من الشراكة في اجتماعين محددين. وفي

ذلك السياق قدمنا إسهامنا في إنشاء شبكة من الوسطاء الأفارقة في أوغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٠ وأيضا الشبكة الأفريقية لتنظيم الاتصالات التي تأسست في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

وبالتعاون مع البنك الدولي، ساهم وفدنا المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية مساهمة عظمى في التحضير لمؤتمر أبوجا لعموم أفريقيا المعني بالقانون والعدالة والتنمية وفي الدعوة إلى عقده. ونحن عاكفون حاليا على التحضير لمؤتمر المتابعة الذي سيعقد في الجزائر في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بالتعاون مرة أخرى مع البنك الدولي.

وأود أيضا أن أشير إلى إنشاء لجنة دائمة في داكار تتولى المساعدة في تنفيذ دعم الفرانكفونية للمبادرة الدولية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا. ونقوم أيضا، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، بالتخطيط لعقد حلقة دراسية بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وسينضم العديد من الكيانات الأفريقية إلى هذه الحلقة الدراسية التي يتمثل هدفها في تحسين قدرة المؤسسات المشاركة في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وفي ميدان التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى البرامج الجاري فعلا تنفيذها من جانب المعهد الفرانكفوني للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتدريب، وهي برامج تعود بفائدة كبرى على العديد من البلدان الأفريقية الأعضاء وتشاطر أهدافها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، عقد الشهر الفائت في الرباط مؤتمر وزاري فرانكوفوني بشأن مجتمع المعلومات، تحضيرا لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وقد أتاح العمل الذي تم الاضطلاع به في المؤتمر للفرانكفونية مزيدا من الدينامية لدعم الشراكة المذكورة.

والطاقة والبيئة قطاعان تغطيهما تغطية واسعة أنشطة الفرانكوفونية من خلال معهد الطاقة والبيئة في كيبيك التابع لها، في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ. وفي هذا السياق، فإن إطار عمل الفرانكوفونية الذي سيوجه برامجنا في هذا الميدان على مدى السنوات العشر المقبلة قد استوحى إلى حد كبير من الشواغل والتوجهات التي صاغتها المبادرة المذكورة. وتحظى أفريقيا بأولوية مؤكدة في هذا المجال. وسيلقى الجانب المتعلق بالطاقة والبيئة من الشراكة دعم الفرانكفونية بوصفه نهجا يرتكز على العمل الإقليمي وأساسا لبرامجنا المتعلقة بالتنمية المستدامة في أفريقيا. ويغطي إطار الفرانكفونية بذلك أولويات الشراكة ونطاقها أثناء انتشارها.

ويشكل التعليم والثقافة ميدانين لدى الفرانكفونية فيهما تجربة مسلم بها. فبرامجها من أجل أفريقيا صيغت ونفذت بالتعاون الوثيق مع وزارات التعليم، ولا سيما في أفريقيا. ومن نافلة القول إن هذه البرامج تتمشى بالكامل مع أولويات نيباد.

وفي الختام، أود ملاحظة أن تضامن البلدان الناطقة بالفرنسية مع أفريقيا سيحظى بأولوية جديرة بالاعتزاز على جدول أعمال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية الذي سيعقد في واغادوغو في خريف عام ٢٠٠٤. وستكون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا محور مناقشات القمة التي سيكون موضوعها التعاون في سبيل التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

لقد كانت مناقشتنا المشتركة بشأن البند ٣٩ ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ والبندين الفرعيين (أ) و (ب) شيقة وواسعة النطاق. وقد شدد الممثلون الـ ٦٣ المشاركون في المناقشة ما تم إحرازه من تقدم منذ انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي انعقدت قبل عام، وكذلك العقبات التي تمت مواجهتها في تنفيذ الشراكة التي وضعت بقيادة الاتحاد الأفريقي وتحت إشرافه وإدارته.

لقد اتخذ القادة الأفريقيون العديد من الخطوات لتسريع النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للشعوب الأفريقية. كما تم بذل جهود في ميداني منع نشوب الصراع وإيجاد إطار أفضل للتنمية. وإن إنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية إضافة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي – وهي مجلس السلم والأمن، وبرلمان عموم أفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي – سيسهل بالتأكيد عملية منع نشوب الصراعات وكفالة مشاركة الشعوب الأفريقية في تنمية قارتهم وتكاملها الاقتصادي. وإن إشراك المجتمع المدني في شؤون الاتحاد الأفريقي سيحظى أيضا بالتسهيل.

إن العديد من وفود الدول المانحة والبلدان النامية رحبوا بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وشجعوا على تنفيذها عند نهاية العام.وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به لدفع عملية تنفيذ الشراكة إلى الأمام. ويلزم اتخاذ إجراءات جريئة من جانب جميع أصحاب المصلحة لمعالجة مختلف التحديات والقيود التي تم تحديدها. كما أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين سيتيحان للبلدان الأفريقية كفالة التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الشراكة، فضلا عن أهداف إعلان الألفية. وقد سرني أن أسمع عن الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الدول المتقدمة النمو خلال العديد من الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا، ونناشدها العمل إلى حد كبير على زيادة تدفق الموارد إلى القارة الأفريقية.

إن أهمية التجارة في التنمية الوطنية لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. إننا متفقون جميعا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود متضافرة إضافية لتوسيع وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية. فالنظام المتبع حاليا ليس ناجحا، لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نموا. والعديد من الوفود أكد أن بعض البلدان المتقدمة النمو بدأ بإظهار المرونة حيال الإعانات الزراعية ومسائل أخرى. وإن الاتفاق الذي أبرمته مؤخرا منظمة التجارة العالمية للسماح للبلدان النامية باستيراد عقاقير بديلة رخيصة حظي بترحيب واسع، ولا سيما في أفريقيا المنكوبة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. بيد أن إخفاق جولة كانكون قوض الآمال بإحراز مزيد من التقدم في هذه الميادين.

وعلى نحو ما يؤكده تقرير الأمين العام، فإن بلداننا معينة شهدت تدهورا في مؤشرات ديونها بسبب التراجع في مداخيل الصادرات وذبذبة أسعار السلع الأساسية. وقد أسفر ذلك عن تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وعدم كفاية الوظائف الجديدة للفقراء وندرة الموارد اللازمة لقطاعي الصحة والتعليم. وخلال هذه المناقشة، طرح عدد من الأفكار بشأن معالجة مشكلة الدين الخارجي التي امتصت طاقة العديد من البلدان الأفريقية. ويعتقد العديدون أن المضي في استكشاف خيارات جديدة من قبيل إعادة هيكلة الدين وتخفيف عبئه من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي الثابت لأكثر البلدان الأفريقية الفقيرة مديونية. وأدعو جميع البلدان إلى مواصلة مناقشة هذه المبادرة وسواها من المبادرات والمشاركة بنشاط في الفريق الجامع المفتوح

العضوية المعني بالسلع الذي سيعقد اجتماعاته بعد ظهر يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وقد كرست مناقشة الجلسة العامة أيضا لمسألة تعزيز السلام الدائم في أفريقيا. وفي الحقيقة، يشكل هذا هدفا من الأهداف الرئيسية التي تطمح نيباد إليها والتي تربط بحق بين التنمية والاستقرار. وقد نوهت الوفود بالتطورات الهامة التي أحرزت في هذا الميدان. بيد أن التركيز الأساسي لا يزال على جوانب منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وقد اقترح العديد من الممثلين القيام بذلك أيضا من خلال تعزيز القدرات الأفريقية، بما يشمل تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، ليس ثمة حاجة إلى التأكيد على قيمة الدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة. فقد أثبتت تجربة الماضي بسرعة أن الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية عندما تتحرك بانسجام وتماسك، بإمكانها أن تترك أثرا هاما على السلام والتنمية والأمن.

وعلقت وفود كثيرة على المستوى الرفيع الذي اتسمت به التقارير المتعلقة بأفريقيا. ورحبت بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وهنأت المكتب للجهود التي بذلها حتى الآن في مواجهة تحديات التنمية الأفريقية. ودعت إلى توفير موارد كافية له لتمكينه من أداء الوظائف الموكولة إليه.

والحوار الرفيع المستوى القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية، الحاسم جدا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وبشكل خاص في أفريقيا، يمكن أن يصبح قوة دافعة أخرى نحو حلول عملية في هذا المجال. ونحن جميعا نتفق على أنه يجب على الجمعية العامة أن تحقق تقدما، في هذه الدورة، في العمل وأن تتخذ إجراءات بشأن مسائل إنمائية ملحة كثيرة، وكما وعدت من بداية فترة رئاستي، سنواصل تناول هذه المسائل عن طريق الحوار المتفاعل.

لقد كانت الجمعية ضوءا هاديا وراء عقود من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى، التي كانت أهدافها مساعدة الدول الأعضاء ، وبخاصة في أفريقيا، على تحقيق أهدافها الإنمائية. وقد حان الوقت لتعبئة كل جهودنا لتنفيذها في الوقت المناسب.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٩ وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

البند٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد تشيمونجكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يسر تايلند أن يجري النظر، مرة أخرى، في هذين البندين المتصلين – وهما ''تقرير مجلس الأمن'' و ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة''، بما في ذلك تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية – بشكل ترادفي، كجزء من جهودنا لترشيد عمل الجمعية العامة.

هذان البندان هامان حقا، لأسباب ليس أقلها أننا، أولا، نقدر الرمزية الملازمة لرفع المجلس التقارير إلى هذه الهيئة، التي تمثل مجموع أعضاء الأمم المتحدة؛ وثانيا، كان الممثل الدائم السابق لتايلند لدى الأمم المتحدة، السفير تشوتشاي كسيمسارن، أحد نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

لكن لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كانت هناك مسألة أكبر هنا – مسألة تسمو فوق تقرير مجلس الأمن أو

الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، وربما مسألة لم يتمكن التقرير والفريق العامل، على حد سواء، للأسف، من تناولها.

المسألة هي تلك التي أثارها الأمين العام نفسه في تقريره إلى الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. هل القواعد والأدوات المتاحة التي تقوم عليها تعددية الأطراف، وعلى وجه خاص مجلس الأمن، من الكفاية والفعالية بحيث تواجه التحديات الحالية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان؟ إذا كان الجواب بالنفي، فما الذي سنفعله، نحن الدول الأعضاء بشأنها؟

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كانت الآمال كبيرة بأن مجلس الأمن، الذي أوكل إليه مجموع أعضاء الأمم المتحدة مراقبة المسألة الهامة، وهي مسألة السلم الأمن الدوليين، سيستعيد وحدته وسيكون فعالا ومتسقا في الوفاء بولايته.

بالفعل، حقق مجلس الأمن إنجازات بارزة كثيرة، فهو، في جملة أمور، منح ولايات لعمليات حفظ السلام ولبعثات لتقديم المساعدة في أرجاء العالم – من سيراليون إلى تيمور – ليشتي إلى أفغانستان – ونبه المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي عن طريق لجنة مكافحة الإرهاب.

لكن من الإنصاف أيضا القول إنه، بالنظر إلى التجارب الأخيرة، هناك إدراك متزايد أن مجلس الأمن لم يتمكن من الوفاء التام بالتوقعات السامية التي علقها عليه مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن هناك، بالنسبة لبعض الدول، شعورا بالإحباط أيضا.

ويرجع بعض هذا إلى التناقص الملاحظ في الوحدة في المجلس. وتلك الحالة لا تساعد في حمل الرأي العام على تغيير رأيه في المجلس باعتباره راعي السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى هذا، فإن ممارسات وقعت مؤخرا تتعلق بصياغة القرارات داخل المجلس، حيث لا يستشار حتى أعضاء المجلس المنتخبون – ممثلو كل المجموعات الإقليمية الخمس هنا دائما بالأمم المتحدة – استشارة كاملة دوما، تثير مسألة الشفافية حتى داخل المجلس نفسه. وفي بعض المناسبات، كان المجلس غير قادر على التصرف.

لذلك، حان الوقت فعلا لأن ينظر أعضاء المجتمع الدولي إلى المسألة كما عرضها الأمين العام بعقل منفتح، وإحساس بالإلحاح والوضوح والهدف. لأننا جميعا، كما قال الأمين العام، نقف عند مفترق طرق، حيث تبدو الخيارات بين جعل النظام المتعدد الأطراف القائم أكثر فعالية – وهذا خيار مفضل بشكل عام – أولا واللجوء إلى بدائل أخرى، عواقبها غير معروفة، لدى معظمنا، على أحسن الظروف، ولا تخطر على بال أحد، على أسوأ الظروف ثانيا.

وإذا كنا متفقين على أنه لا بديل أفضل من النظام المتعدد الأطراف، ينبغي أن ننظر بجد في جعل النظام المتعدد الأطراف القائم، وفي الحقيقة، مجلس الأمن، أكثر فعالية. وهنا يكون إصلاح مجلس الأمن.

ومع ذلك، فإن المشكلة التي نواجهها في هذا الشأن هي أن المحفل الذي أوكلت إليه الجمعية العامة دراسة مسألة إصلاح مجلس الأمن – أي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن – لم يتمكن من تحقيق أي تقدم كبير منذ أنشئ بقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ في ١٩٩٣. والفريق العامل لا يزال في حالة إخفاق كامل كما كان شأنه دائما، وغير قادر على تقديم توصيات محددة بشأن إصلاح المجلس.

وعلاوة على ذلك، وبينما نتكلم جميعا عن الحاجة إلى الإصلاح، يبدو أن هناك تراجعا في الاهتمام بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي عجز مؤخرا عن التنافس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في جذب انتباه الدول

الأعضاء. فخلال الدورة السابقة، على سبيل المثال، كان لا بد من إلغاء اجتماعات الفريق العامل نزولا على رغبة الدول الأعضاء التي ظلت متابعة مداولات مجلس الأمن حول قضايا الساعة. ولكن هذه التطورات المحبطة لا يجوز أن تصرفنا عن محاولة إحراز بعض التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن، بغض النظر عن صعوبة المسألة. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي السيد يان كافان رئيس الجمعية العامة السابق على قيادته الحازمة وتصميمه رغم كل الأنواء، على مواصلة الدفع قدما بقضية إصلاح مجلس الأمن، بصفته رئيس الفريق العامل.

ونقول، من باب الإنصاف، إن العام الماضي شهد بعض التقدم. وبناء على مبادرة من مكتب الفريق العامل، استطعنا أن ننسق ونبسط بدرجة ملحوظة اقتراحات الإصلاح التي تراكمت عبر السنين فيما يتعلق بمسائل المجموعتين ١ و ٢. وأمام الفريق العامل الآن قائمة مقترحات موجزة، كأساس لعمله عندما ينعقد مرة أخرى في مطلع العام القادم.

وبالنسبة لتايلند، ما زلنا ندعو إلى إجراء مناقشات لمسائل المجموعتين ١ و ٢ بالترادف، بغية إعداد مجموعة واحدة متكاملة وشاملة لمقترحات الإصلاح. ولكننا أيضا نؤيد الأفكار البناءة التي تؤدي إلى تحسين أساليب عمل الفريق العامل، بما في ذلك استخدام الاجتماعات غير الرسمية لتسهيل المشاورات.

وما فتئت تايلند تدعو إلى الأخذ بنهج تدريجي لحسم مسألة حق النقض، بدءا بالحد منه ووصولا إلى إلغائه نهائيا. وما زلنا نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، على أساس التمثيل الجغرافي العادل والقدرة على اقتسام المسؤولية وعلى تقديم مساهمات مالية وسياسية للأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس نعتبر اليابان مرشحا مؤهلا لأن يكون عضوا دائما جديدا في المجلس. هذا فضلا عن أن أي حل ينطوي على توسيع عضوية المجلس يجب أن يخضع لاستعراض دوري.

إلا أن الإصلاح الموضوعي لمجلس الأمن لن يتأتى ما لم تتوفر للدول الأعضاء الإرادة السياسية لإحداث هذا الإصلاح. وإذا لم يترجم إصلاح مجلس الأمن إلى واقع ملموس، فإن الإطار والمؤسسات الحالية المتعددة الإطار التي تسهم في الإشراف على السلام والأمن الدوليين قد تصبح غير قادرة على التصدي بفعالية للتحديات الجديدة والقديمة التي تواجه البشرية.

ومن ثم، تؤيد تايلند اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة يتولى – في جملة أمور – فحص التحديات الراهنة الماثلة أمام السلام والأمن، والتوصية بالسبل الكفيلة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. ونحن نتطلع إلى تفاعل مثمر وإيجابي بين ذلك الفريق – عند إنشائه – والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وتبقى نقطة واحدة أخيرة أود أن أثيرها عن تقرير مجلس الأمن. إننا نقدر جميع الجهود التي بذلت في إعداد التقرير الذي جاء على نفس الشكل المحسن الذي بدأ السنة الماضية. وهو يوفر ملخصا مفيدا لكل ما اضطلع به المجلس أثناء فترة الشهور الـ ١٢ السابقة. ولكننا نأمل في أن تكون التقارير المقبلة أكثر اتساما بالطابع التحليلي، وأن تتضمن التقييمات الشهرية التي يعرضها رؤساء مجلس الأمن بشأن عمل المجلس. وينبغي أن يكون التقرير مستكملا قدر الإمكان، وإلا فإن فائدته ستكون محدودة، بل وحتى أهميته.

وسوف تواصل تايلند الانخراط على نحو بناء في عملية إصلاح مجلس الأمن، باعتبار ذلك جزءا من الجهد

التعاوني العالمي لجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية في مواجهة تحديات عصرنا.

السيد باوليليو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بعد عشر سنوات من إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، لم نفشل فحسب في الاهتداء إلى صيغة مرضية لإصلاح عضوية المجلس لجعلها تعبر بصورة كافية عن الواقع الدولي المعاصر، بل إن علينا الآن أن نحسم مسألة الطريق الذي سنتبعه في المستقبل وصولا لهدفنا في الإصلاح. وغني عن البيان أننا لا يمكن أن نظل نهاجم اقتراحات الإصلاح القديمة التي طرحت منذ ١٠ سنوات؛ ولا أن نستمر في اللجوء إلى نفس الآليات والإجراءات التي استخدمناها حتى الآن. فذلك ليس من شأنه إلا إطالة أمد مشاوراتنا، بل وربما جعلها عقيمة مثلما كانت حتى هذا التاريخ.

ولإحراز تقدم في هذا الشأن، لا بد من أن نغير نهجنا وطريقة تفكيرها وإجراءاتنا. وأعتقد أنه من الواضح تماما في هذه المرحلة أن الإصلاح القائم على زيادة متزامنة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لم تحظ حتى الآن بقبول واسع النطاق في أوساط المجتمع الدولي. وما من شك في أن غرض تعزيز الطابع التمثيلي والديمقراطي و الشفاف للمجلس يمكن تحقيقه من خلال نوع آخر من الإصلاح لا يستتبع بالضرورة التوسع في حق النقض – وهو أصلا نظام مؤسسي مناهض للديمقراطية من الطراز الأول – ليشمل مجموعة محدودة من الدول.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أيضا أن نكف عن معالجة مسألة إصلاح مجلس الأمن باعتباره صفقة شاملة يرهن كل جانب منها بجانب آخر. فقد أدى ذلك إلى التناقض الذي أشارت إليه أوروغواي أكثر من مرة، وهو أنه رغم وجود اتفاق واسع النطاق على إصلاحات معينة، مثل زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين – التي لا يعارضها أي بلد – فلا يمكن اعتماد تلك الإصلاحات أو تنفيذها حتى يتم التوصل إلى اتفاق ما بعيد الاحتمال فيما يتعلق بإصلاحات أخرى احتمالات قبولها بعيدة كل البعد. وذلك النهج يحرم أعضاء الجمعية العامة سنة بعد سنة من إمكانية تمثيلهم في مجلس الأمن.

وأود أن أقول مرة أخرى ما قلته في الماضي مرارا وتكرارا. لو كنا قد قررنا منذ ١٠ سنوات زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين – ولنقل مثلا إلى ١٥ عضوا، وهو ما يعني ٥ أعضاء إضافيين غير دائمين فقط – لكان قد شغل ٥٠ بلدا إضافيا مقاعد في مجلس الأمن منذ ذلك الوقت. ومن دواعي السخرية أننا، بينما ننادي بهدف زيادة الطابع التمثيلي للمجلس، نمضي في طريق يكرس التمثيل المقيد. ولا يمكن تحقيق الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين إلا دون الإخلال بالاستمرار في دراسة إمكانية زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

ولدينا اقتناع بأن في وسعنا مواصلة سعينا وتحقيق نتائج أكثر فعالية إذا عملنا على إعداد مقترحات جديدة ترضي حتى طموحات بعض الدول التي لديها الاستعداد لتحمل مسؤوليات أكبر بزيادة وجودها ومشاركتها في المجلس دون إحداث تغيير في طابع الهيئة الديمقراطي أو في مبدأ التساوي بين الدول. وعلى سبيل المثال، يمكن أن ننظر في إمكانية إعادة انتخاب محدودة النطاق لعدد معين من الأعضاء غير الدائمين، أو في تعيين مراقبين دائمين، أو حتى في الاقتراح المقدم من إيطاليا عام ١٩٩٣ والرامي إلى كفالة مشاركة أكثر تواتراً من قِبل بعض البلدان في أعمال المجلس. بيد أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لا يمكن أن تتجاوز حدوداً معينة. ويمكن أن

يصبح عدم الكفاءة والتكاسل أخطاراً جدية في مجلس للأمن يزيد عدد أعضائه عن ٢٥ عضواً.

وفي الوقت ذاته، يجب أن نضع القواعد والإجراءات التي تكفل المشاركة من جانب جميع أعضاء المجلس، دائمين وغير دائمين، في جميع مراحل التشاور والتفاوض. ولعلنا لا ننسى أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة، وأنه بهذه الصلاحية، يجب عليه الاضطلاع بكافة أنشطته بأقصى قدر ممكن من الشفافية وأن يكون باب المشاركة فيها مفتوحاً لجميع أعضائه. ولنفس هذا السبب، لابد لنا من تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بغية سد الفجوة القائمة بين هاتين الهيئتين.

وقد أبلغنا الأمين العام بأنه يعتزم إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة للنظر في جملة أمور منها أداء أجهزة الأمم المتحدة لوظائفها والعلاقات فيما بينها. والمرجو أن يقوم الفريق المذكور بتحليل المناقشات التي جرت لهذه المسألة في الجمعية العامة وفي نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويمكن أن يكون الرجوع إلى التقارير السنوية المقدمة من الفريق العامل إلى الجمعية ذا أهمية كبرى للفريق، لأنها تعطي صورة كاملة عن اتجاهات التفكير الراهنة وأنواع الإصلاح التي يحتمل قبولها من الجميع.

ونرجو أن تسهم نتائج أعمال الفريق إسهاماً مفيداً في جهودنا المستمرة للنهوض بكفاءة مجلس الأمن. ونفهم، دون مساس بذلك، أنه لن يكون من المستصوب تعليق أعمالنا في نطاق المنظمة انتظاراً لما يصدر عن الفريق من أحكام. ففي وقت تحتاج فيه الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز روح التجديد والتغيير، يجب أن نواصل محاولتنا على أمل إيجاد إجابة مرضية سريعاً لهذه المشكلة الهامة.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): رأينا في العام الماضي أن مبادرة النظر في تقرير مجلس الأمن ومسألة إصلاح المجلس سوياً مبادرة طيبة وتؤدي إلى إجراء مناقشات أكثر انسجاماً. ولذا أود أن أغطي كلا الموضوعين اليوم.

وتساعد إعادة تشكيل تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن أنشطة المجلس، التي بدأت العام الماضي أيضاً، بالتأكيد على جعله أيسر تناولاً. كما أن تجميع التفاصيل الإحصائية في مرفقات يسهم أيضاً في جعل التقرير أسهل في الدراسة. بيد أننا ما زلنا نرى أن المجلس يمكن أن يتسم بمزيد من روح المغامرة. فمع أن المقدمة جيدة الإعداد وتلقي نظرة شاملة على المسائل المعروضة على المجلس في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما زلنا نرى أنها كان يمكن أن تتضمن عنصراً تحليلياً أكبر، حتى مع مراعاة القيود التي ندركها جميعاً.

وأود أن أشير إلى أن أيرلندا كانت عضواً في المجلس خلال جزء من الفترة التي يشملها التقرير. وخلال فترة عضويتنا بالمجلس، ارتبطنا بعدد من التحسينات العملية التي أدخلت على طرق عمل المجلس. ومن بين هذه التحسينات زيادة تواتر جلسات المجلس المفتوحة وتعديل شكلها والترتيبات لإجراء مشاورات أوثق وأكثر انتظاماً مع البلدان المساهمة بقوات. وبسببها، أصبحنا نصل بشكل أفضل للمعلومات وزادت فرص المشاركة في مداولات المجلس لغير الأعضاء عما كان ممكناً في عام ٢٠٠١ حين انضممنا لعضوية المجلس. ونعرب عن ترحيبنا باستمرار إحراز التقدم في أساليب عمل المجلس. وأرى أنه تم اتخاذ خطوات قابلة للتحقق في خلال العامين الماضيين يمكن تسجيلها وتطويرها في أثناء تقدمنا.

وقد مر مجلس الأمن بعام حافل بالتحديات، بل والصدمات، منذ تقريره السابق. ويتجلى في هذا كثرة الأخطار والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، والتي تواجه المنظمة ذاتها، على النحو الذي حدده الأمين العام بوضوح شديد في بيانه أمام الجمعية العامة في افتتاح الدورة الحالية (انظر A/58/PV.7) كما يلي: الإرهاب، وتصاعد العنف في كثير من بقاع العالم، والفقر المدقع، وخطر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك خطر الانتشار النووي.

وقد سيطرت الحالة في العراق على أعمال المجلس خلال العام الماضي ومن المحتمل أن تمتص كثيراً من طاقة المجلس في المرحلة المقبلة. وكانت مشكلة الصراع في أفريقيا أيضاً موضع تركيز خاص، لنشوب الأزمات في بعض المناطق، ولا سيما في غرب أفريقيا. وقد اضطر المجلس إلى التصدي للصراعات في كوت ديفوار وفي ليبريا. أما في وسط أفريقيا، فالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتائجها مختلطة، إذ تم التوصل إلى اتفاق بشأن عملية إقامة حكومة وطنية انتقالية، ولكن العنف الخطير لا يزال قائماً على أرض الواقع، وخاصة في الشرق. وقد أحرز شيء من التقدم الحقيقي، بما في ذلك اختتام بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بنجاح في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وتوطيد عملية السلام وإعادة الإعمار هناك. بيد أننا نشعر بخيبة الأمل لأن التقرير صامت إلى حد كبير فيما يتعلق بمسألة زيادة التعاون بين مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أنتقل إلى الموضوع الثاني لمناقشتنا المشتركة، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن. وكما قال رئيس وزراء أيرلندا، تاوسيتش بيرتي أهيرن، في خطابه أمام الجمعية العامة قبل ما يزيد قليلاً عن أسبوعين (انظر A/58/PV.11)، يحتاج عالمنا إلى نظام مقبول للحكم العالمي يمكن له أن يضمن السلام والأمن الدوليين. واستطرد مضيفاً أن هذا النظام، لكي يكون قادراً على البقاء، يجب أن يتصف بخاصيتين أساسيتين هما الفعالية والمشروعية. ولكي يكون فعالاً، فإنه يتطلب دعم مجتمع الدول بأسره دون مواربة، وللاحتفاظ بالمشروعية يجب أن يرى الناس أنه يعمل من أجل مصالح المجتمع الدولي بأسره. ومع أنه كان يقصد بذلك الأمم المتحدة كلها، فإن النقطة التي أثارها تنطبق مباشرة على مجلس الأمن كذلك.

ونعلم جميعاً أي شيء في الميزان. وقد أعرب الأمين العام عن ذلك بوضوح شديد، وهو محق في ذلك، للجمعية منذ بضعة أسابيع حين قال إن ثمة حاجة عاجلة إلى أن يكسب مجلس الأمن ثقة الدول والرأي العام العالمي من جديد بإظهار قدرته على التعامل بفعالية مع أشد المسائل صعوبة ، ولكن أيضاً بأن يصبح أكثر اتساعاً في تمثيله للمجتمع الدولي بأسره فضلاً عن حقائق الجغرافيا السياسية الواقعة في عالم اليوم. وبعد زهاء عقد من المناقشات، فإن بارامترات تلك المناقشة مألوفة بدرجة مملة. وكأننا أصبحنا بشكل جماعي خبراء في خطط المراوغة، التي تدفع إليها في بعض الأماكن المصالح الذاتية الضيقة. ولكن، كما قال السيد آهيرن وأصاب في كلمته أمام الجمعية هذا العام، توقفنا جماعياً عن اتخاذ القرارات الصعبة.

وحكومتي مقتنعة بأننا يجب أن ندرك – وأن من الحاسم أن نترجم هذا الإدراك إلى أفعال – أنه آن لنا الأوان أن نتعاون معاً للبت في هذه القرارات الصعبة. وإذا كنا نريد لقرارات المجلس أن تحظى بقدر أكبر من الاحترام، فيجب أن نعالج جميعاً مسألة تكوين المجلس بسرعة. هذا هو التحدي الذي طرحه الأمين العام علينا: أن نجعل التعددية، منظومة الأمم المتحدة، مهمة بصورة مباشرة للتصدي للأخطار المشتركة التي تواجهنا في عالم الواقع دون تأخير.

وتأخذ آيرلندا دعوة أميننا العام للعمل مأخذ الجد. ولا نشكك في تفاني الممثلين في الفريق العامل المفتوح باب العضوية ونقدر العمل القيم الذي اضطلعوا به – في السنة الماضية أيضاً – محاولين تضييق جوانب التباين بين المواقف. إلا أن هذا بصراحة لم يعد كافياً.

يجب أن ننظر إلى المسألة بقدر أكبر من الإبداعية لنخرج من الجمود الراهن فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ويتعين أن نعمل على نحو أكثر أمانة وتدبرا لإيجاد حل يكون شاملاً ويعطينا مجلساً قوياً، لأنه يحظى بشرعية معززة، ويتسم أيضاً بالكفاءة والفعالية لأنه أكثر استجابة للتحديات الجديدة في عالم يختلف كثيراً عما كان قائماً في عام ١٩٤٥، كما أنه، للأسف، يختلف كثيراً أيضاً عما كان قائماً في مطلع هذا القرن الجديد أو حتى قبل شهرين. فنحن بحاجة، قبل كل شيء، لنسترشد أولاً وقبل كل شيء بما هو الأفضل للمجتمع الدولي ولحماية وتقوية النظام المتعدد الأطراف الذي نتمسك به بقوة، ويجب أن نظل متمسكين به.

ينظر إلى سنة ٢٠٠٥ بصورة متزايدة على أنها نقطة طبيعية – بعد مرور خمس سنوات على انعقاد قمة الألفية – نقيّم عندها ما الذي لا يزال يتعين تحقيقه بموجب برنامج العمل الذي حدد في إعلان الألفية. إن إصلاح الأمم المتحدة – وبالتالي إصلاح مجلس الأمن أيضاً – عنصر حاسم لبرنامج العمل المذكور. ولئن كانت الحاجة الموضوعية للإصلاح تتجاوز الجداول الزمنية، فإننا يمكن أن نستمد الإلهام أيضاً من الأجل النهائي هذا.

ونحن نرحب بمبادرة الأمين العام لتشكيل لجنة رفيعة المستوى من شخصيات بارزة لتدرس التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، بما فيها الإصلاح، ولكن من الحيوي أيضاً القيام بعمل للتمهيد لتقرير هذه اللجنة. فاستنتاجاتها لن تنفذ في فراغ وعملها لن يستفيد من تأخير اتخاذ الإجراء اللازم إلى أن تنتهي من عملها.

في الختام، أطمئنكم سيدي بأن وفد آيرلندا سيسهم بفعالية وروح بناءة في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونحن، بوصفنا عضواً فاعلاً في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، مستعدون لنناقش معكم ومع الوفود المهتمة سبل المضي قدماً بعملنا. ونحن مستعدون لدراسة كل الاقتراحات الإبداعية بلا استثناء، ولكن يجب أن نعمل جميعنا أكثر من مجرد تناول الأسلوب الذي نعمل به. يجب أن نعالج معاً القرارات الصعبة التي تكلمت عنها قبل هنيهة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.